الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد الصديق بن يحيى
كلية الآداب واللـغات الأجنبية قسم اللغة والأدب العربي

مذكرة بعنوان

قضايا الخلاف في ألفية ابن مالك بين البصريين والكوفيين
دراسة تحليلية

مـذكرة مقدمة لنيل شهادة المـاستـر في اللغة و الأدب العـــــربي
تخصص:علوم اللّسان

إعداد الطالب:
- زعباط محمد

تحت إشراف الدكتور:
الطاهر بومزير

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ: مومني بوزيد	رئيســـا
الأستاذ: الطاهر بومزير	مشرفا و مقررا
الأستاذ:كمال فنينش	عضــوا مناقشا

السنة الجامعية:
2016/2015 م
1437/ 1436 هـ

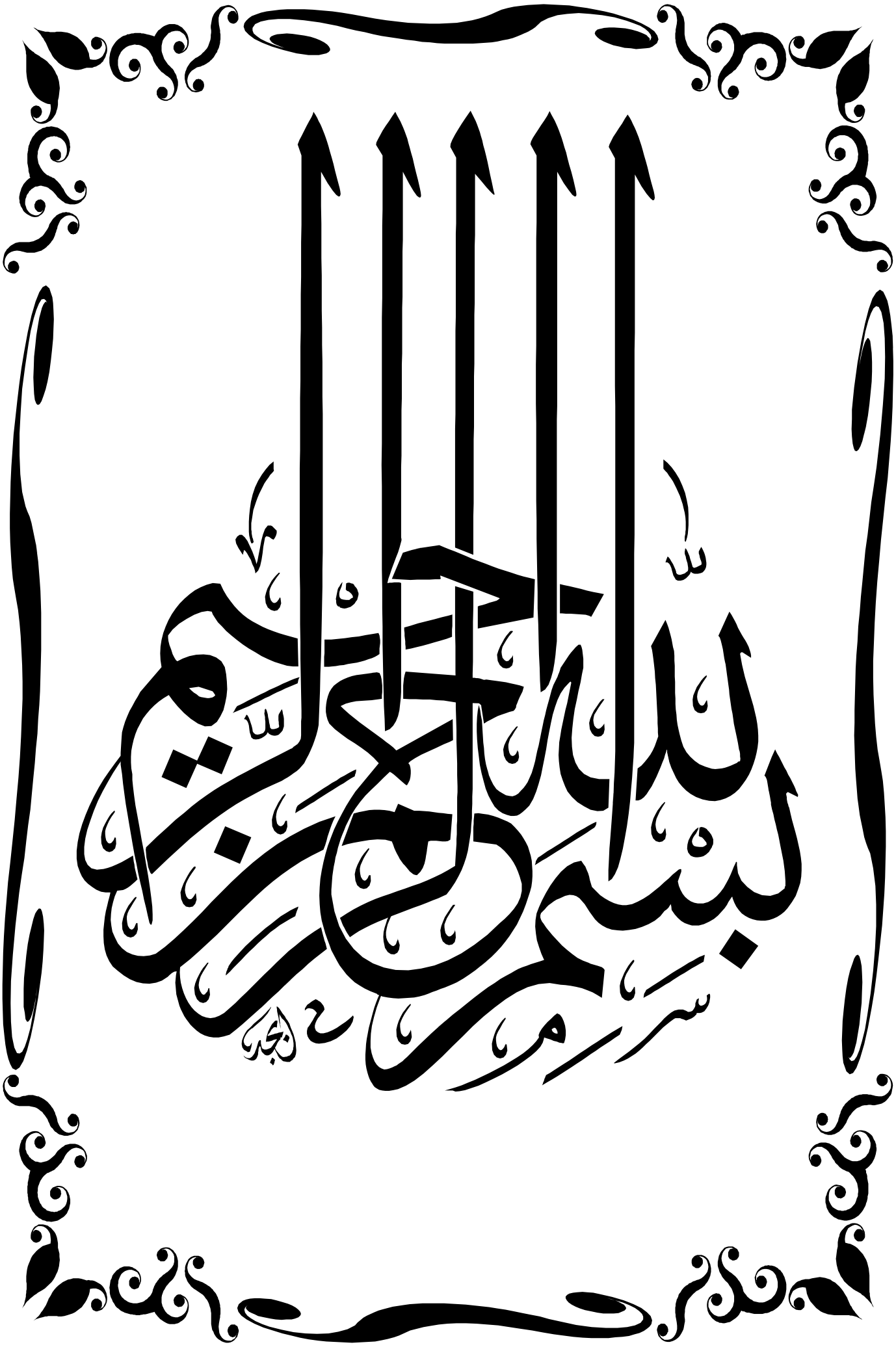
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى الجريحة المكلومة التي تلقفتها سهام الحاقدين وطعون الشانئين إلى

لغتي العربية شعار ديننا ولسان كلام رب العالمين

إلى أمي وإلي أبي فأنتما قرتا عيني وبهجتا ناظري

إلى أستاذي فأنت من علمتني وكنت معي فبك الفخر يا معلمي

إلى من خطت أناملهم وكتبت أيديهم معي

إليكم جميعا أزف عربون شكري ومودتي وبالغ حبي ومحبتي

مقدمة:

الحمد لله الذي أنعم علينا بخير كتاب أنزل، وأكرمنا بخير نبي أرسل، وجعل اللغة العربية وعاء الكتاب المنزل ولسان النبي المرسل–صلى الله عليه وسلم– ثم أما بعد:

فقلد سرني غاية السرور توفيق الله لي، وتيسيره خط هذه الكلمات على هاته الورقات، لأخلص في النهاية إلى ثمرة الجهد المتمثل في هذه المذكرة التي أمام ناظركم، وهاته الأخيرة تندرج ضمن إطار الدرس اللساني العربي القديم أو بصيغة أخص ضمن حيز الدرس النحوي العربي، وقد تناولت فيها بشكل عام قضايا الخلاف أو المسائل الخلافية النحوية بين المدرستين البصرية والكوفية، وكانت ألفية ابن مالك أفضل نموذج يمكن من خلاله دراسة هذه المسائل الخلافية بحسب ما جاء في فيها، وعلى هذا الأساس كان اختيار عنوان المذكرة التي وسمت ب «القضايا الخلافية في ألفية ابن مالك الأندلسي بين البصريين والكوفيين دراسة تحليلية».

وكانت دوافع اختيار هذا العنوان للبحث عديدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، عدم التطرق إلى هذا الموضوعمن قبل بشكل معمق حيث لا توجد دراسات للألفية على هذا النحو، إنما هي شروحات وتعليقات أو مقارنات بينها وبين الكتب النحوية الأخرى على غرار ألفية السيوطي وغيرها أيضا أهمية ألفية ابن مالك بين النحاة وشهرة مؤلفها وضلوعه في هذا الميدان بشهادة أكابر أهل هذا الفن، كما شدني أيضا إلى هذا البحث دافع آخر وهو العمل على ترك بصمة ولو يسيرة خدمة للغة العربية، وإسهاما منا في حفظ هذا التراث الجليل، وعرفانا كذلك لهؤلاء الأفذاذ بما قدموه من جهود فذة في خدمة العربية، وكذلك بذل جهد أكبر لإثراء الرصيد المعرفي والعلمي في هذا الجانب بالنسبة للباحث الضعيف نفسه.

ويكتسي هذا البحث أهمية كبيرة من حيث كونه يدرس موضوعا أشهر من نار على علم صبت فيه الأقلام بكثرة من العهد الأول إلى يوم الناس هذا، وهو موضوع المسائل الخلافية، لكن ما ميزه أكثر هو المدونة التي تم اختيارها للبحث، ألا وهي ألفية ابن مالك وما أدراك ما ألفية ابن مالك، لذلك نال البحث أهميته من التكامل والجمع بين هاذين العنصرين، فكان جديرا بالبحث والاهتمام والعمل على تجسيده في أرض الواقع.

وقد فرض هذا البحث نفسه بقوة طارحا تساؤلات عديدة، أبرزها كيف لابن مالك أن يتناول هذه القضايا الخلافية بين المدرستين رغم أنه كان بعيدا عن موطن النزاع من الناحيتين الزمانية والمكانية؟وهل ذكر كمًّا كبيرا منها، خاصة إذا علمنا أن الألفية إنما وضعها صاحبها في الأساس للتعليم وذكر القواعد اللغوية وأبواب النحو والصرف؟ وكم عدد المسائل التي تطرق إليها؟ وهل فصل فيها أم اكتفي بذكرها؟ وما هي الآراء التي رجحها وذهب إليها؟ وهل كان منحازا لمذهب ما على حساب آخر أم كان حياديا صاحب اجتهاد ونظر؟

ولما كانت هذه طبيعة البحث تطلب الأمر تطبيق المنهج التحليلي، لأن الموضوع إنما هو ذكر للمسائل الخلافية وبالتالي سيكون فيها ذكر للأقوال والآراء والمذاهب مع الحجج، وهذا الحال يليق فيه أن يكون منهج تحليل المحتوى هو المستعمل في الدراسة، لأنه الأجدر فعندنا فكر بصري وكوفي وكل منهما له رؤى وتعليلات لهذه الرؤى وعندنا صاحب المدونة وهو الآخر له رؤيته، وأما الأهداف المتوخاة من البحث فيمكن إجمالها في ثلاث عناصر، أولها من حيث المصطلح حيث ذكرنا الخلاف في المصطلحات بين المدرستين وما تستعمله كل مدرسة، وثانيها من حيث المنهج المعتمد عند كل مدرسة وماهي الأصول التي سارت عليها في تقرير القواعد والمسائل النحوية، وثالثها من حيث المادة وهي أهمها حيث ذكرنا فيها ما قاله كل فريق في المسائل التي عرضت في البحث من خلال المدونة التي تم جعلها نموذجا للدراسة، وأهم المصادر التي اعتمد عليها البحث كتب ابن مالك نفسه كالتسهيل والكافية، وشرح ابن عقيل للألفية،وكتاب الانصاف لابن الأنباري، وكتاب معاني القرآن للفراء وغيرها من الكتب الأخرى.

ولعل أبرز ما يواجه الطالب من عوائق في البحث قلة الزاد للباحث نفسه وضعف الهمة في الطلب، ثم تأتي بعدها قلة المصادر والمراجع الكوفية التي تناولت نحو الكوفة وأقوال أعلام مذهبها بشكل معمق وقد سار البحث في شكله العام الخارجي على مقدمة وفصلين بينهما مدخل للبحث، حيث تناول الفصل الأول مباحث نظرية تم الحديث فيها عن الناظم ومنظومته، ثم عن نشأة الخلاف بين المدرستين مرورا إلى ما نتج عنه من خلاف في المصطلحات والمنهج، في حين تناول الفصل الثاني الدراسة التطبيقية على كتاب الألفية وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث تركيبية وصرفية وصوتية، انطوت على مطالب ضمت مسائل الخلاف التي ذكرها ابن مالك في ألفيته، ثم خاتمة وقائمة المصادر والمراجع، والله ولي التوفيق.

ضبط المصطلحات:

1- الألفية:«منظومة نحوية وضعها أبو عبد الله جمال الدين عبد الله بن مالك، جمع فيها خلاصة النحو والصرف ولهذا تسمى الألفية لكونها تتألف من ألف بيت».(1)

2- البصريون: «هم علماء البصرة النحويون الذين ينسب إليهم المذهب البصري في اللغة وقد كانوا أول من تكلم في النحو كعلم وقاعدة، كما كان مذهبهم أول المذاهب النحوية التي أسهمت في بناء صرح النحو عاليا وشامخا».(2)

3- الكوفيون:«هم رجال المذهب الكوفي الذين قام على أكتافهم وجهدوا في سبيله حتى أسسوه مذهبا كاملا يحتوي على الكثير من القواعد الدقيقة التي تستحق الإعتماد عليها والأخذ بها».(3)

4- المذهب:«هو النهج الذي ينتهجه المصر أو الطائفة أو العالم في تقرير الحقائق وطرق رصدها ووسائل جمعها».(4)

5- الخلاف:«استعمل لفظ الخلاف نحويا فيما يلي:

* بمعنى المخالفة فيقال مثلا: وقع خلاف في هذه المسألة بين هذا المذهب وذاك أو بين هذا النحوي وذاك أي وقع تضاد في الرأي بينهما في مسألة معينة...

* بمعنى الاستثناء من الحكم أو المغايرة له...

* بمعنى المعارضة الفردية لحكم عام...».(5)

(1)الأشموني نورالدين: شرح الأشموني،تح: محيي الدين عبدالحميد، مطبعةالحلبي، (دط)، (دت)، ج1، ص54.
(2)محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار الفرقان، ط1، 1985، ص21.
(3)المرجع نفسه، ص198.
(4)المرجع نفسه، ص86-87.
(5)المرجع نفسه، 77-78.

6- السماع: «هو الاستماع وهو أحد المصادر التي اعتمدها العلماء في جمع اللغة العربية ورصد حقائقها، والسماع في اللغة العربية اصطلاح يعني تلقي اللغة من أهلها، ويقابله القياس».(1)

7- القياس: أحد المصادر التي بني عليها علم النحو العربي وهو «إلحاق مسألة ليس لها حكم معين بمسألة لها حكم مع ملاحظة ما بين المسألتين من تشابه يستدعي قياس إحداهما على الأخرى».(2)

8- الإجماع:«هو الإتفاق والمقصود به في مجال النحو إتفاق النحاة على أمر ما دون خلاف مذهبي أو فردي ينقض هذا الاتفاق المجمع عليه».(3)

9- الاطراد: «هو التتابع والاستقامة، واطراد القاعدة يعني تتابعها وعدم تخلفها، وقد استعمل النحاة لفظ الاطراد وما هو مشتق منه في موضوعات ومواضع كثيرة».(4)

10- الشذوذ: «هو الخروج عن القياس وعدم الاتساق مع المألوف من القواعد العامة، أو هو مخالفة القياسي من غير نظر إلى قلة وجوده أو كثرته».(5)

(1)محمدسمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية،ص102.

(2)المرجع نفسه،ص191.

(3)المرجع نفسه، ص49.

(4)المرجع نفسه، ص139.

(5) الجرجاني علي بن محمد السيد الشريف: معجم التعريفات، دار الفضيلة، د ط، د ب، د ت، ص139.

الفصل الأول:

مباحث نظرية بين المدرسة البصرية والكوفية.

الفصل الأول: مباحث نظرية بين المدرسة البصرية والكوفية.

لقد كان العربقبل مجيئ الإسلام أمة منسية في غياهب الزمن والتاريخ، ليس لها ذكر إلا إذا ذكرت الحياة الوحشية، والطبيعة القاسية في الفيافي والصحاري، بين كثبان الرمال ،وأوتاد الخيام ،وسعف النخيل، حتى أذن الله بمبعث الرسالة،وهبوط الوحي، وبعثة خاتم الأنبياء والمرسلين،فجاء الإسلام وجاء معه فجر جديد بنور ساطع على العرب فتح عليهم الآفاق أمام حياة جديدة يستشرفون من خلالها العالم المحيط من حولهم، بعد أن كانت لا تقوى على مجابهة هذا العالم المحيط بها،فبقيت حبيسة بيئتها الصحراوية لا تفارقها دوما، تقضي فيها حياتها جيل بعد جيل، وأمة بعد أمة حتى بزغ فجر الإسلام فعلا كعبها وسامت غيرها من الأمم مراتب العز والفخار حتى علتهم جميعا، وصارت الغلبة للإسلام والمسلمين ودخل الناس في دين الله أفواجا، وانتشر الدين في ربوع المعمورة حتى بلغ مشارقها ومغاربها عبر الفتوحات الإسلامية.

بعد هذا المد الإسلامي في العالم كله، واتساع رقعة الدولة الإسلامية دخل كثير من الشعوب غير العربية في الإسلام، وانتشرت العربية انتشار النار في الهشيم ،كلغة بين هذه الشعوب غير العربية حيث كان الوالجون في دين الإسلام يعملون جاهدين كي يتعلموا اللغة العربية حتى يقرؤوا القرآن الكريم ويفهموا معانيه، ولكي يتعلموا تعاليم الدين الإسلامي الحنيف أيضا،وهذا أدى بطريقة تلقائية إلى دخول اللحن وتسربه إلى اللغة العربية، لأن هؤلاء المسلمين من غير العرب، لم يكونوا أهل عربية بل كانوا عجما، وهذا ما أدى إلى تسرب اللحن إلى القرآن الكريم فخاف العلماء من ذلك أيما خوف، فانبروا جميعا بعد أن دعت الحاجة إلى وضع قواعد تصون اللغة العربية من اللحن ،وتحفظ القرآن الكريم بدرجة أولى،فكان أول الغيث لأبي الأسود الدؤلي، ثم تبعه بعد ذلك العلماء والنحاة وتفشى الأمر بين الأمصار وزادت الجهود أكثر فأكثر، حتى صار للغة العربية صرح متين وقواعد راسخة وهنا بدأ الخلاف بين النحاة، بعد أن انقسم النحو بين الأمصار، وأول ما بدأ الخلاف كان بين أهل البصرة والكوفة، ثم بعد ذلك تولدت أمصار أخرى انفردت بنحو خاص شكلا، وإن كان في جوهره لا يختلف عن سابقيه شيئا ذلك أن المنهل واحد لكن الرؤى هي التي حددت ملامح ذلك الاختلاف.

المبحث الأول: التعريف بالناظم والمنظومة.

ستناول في هذا المبحث جزءا من سيرة ابن مالك من حيث نشأته ومولده، ثم نعرج إلى سرد محطات من حياته العلمية، وماذا ترك هذا الرجل الفذ في ميدان النحو واللغة، لأنه لا يخفى على كل ضليع بعلم العربية عالما كان أو متعلما، مكانة هذا الرجل في هذا الميدان من الفنون، وكيف لا يكون ذلك كذلك وقد شهد له أقرانه بعلو كعبه ونفاسة معدنه، ولعلنا نوفي الرجل بعض حقه في هذه السطور التي نخطها بيميننا، مساهمة منا ونحن المقصرون في تخليد ذكرى رجل من رجال اللغة العربية الخالدة خلود القرآن، الذي أفنى حياته من شبابه إلى شيبة شعره في خدمة لغة القرآن الكريمفرحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

المطلب الأول: ترجمة ابن مالك الأندلسي

ذكر جماعة من أصحاب السير والتراجم والطبقات شذرات عن حياة ابن مالك النحوي الأندلسي، وأسهبوا في سرد محطات علمية من حياته، نظرا لما كان عليه الرجل من علم واسع بعلوم العربية من نحو وصرف وغيرهما وتفقه في الدين ودراية بالقراءات القرآنية وعللها، وممن ذكروه في مؤلفاتهم _على سبيل المثال لا الحصر_:

- أحمد بن محمد المقري في كتابه نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب.
- عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني في كتابه إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين.
- عبد الله الشهير بحاجي خليفة في كتابة كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون.
- جلال الدين السيوطي في كتابيه بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها.
- ابن كثير في كتابه البداية والنهاية.
- صلاح الدين الصفدي في كتابه الوافي بالوفيات.
- الذهبي في مؤلفه سير أعلام النبلاء.
- جمال الدين الإسنوي في طبقات الشافعية.
- ابن خلكان في وفيات الأعيان.

•شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي العكريّ الحنبلي الدمشقي في شذرات الذهب في أخبار من ذهب.

وفيما يلي عرض موجز لأهم ما ذكره بعض ممن ترجم له.

1.اسمه، مولده، نشأته.

هو « جمال الدين محمد بن عبدالله بن عبد الله بن مالك الإمام العلامة الأوحد الطائي الجياني المالكي حين كان بالمغرب، الشافعي حين انتقل إلى المشرق، النحوي نزيل دمشق»[1]، واختلف في سنة ميلاده فذكر السيوطي في المزهر أنه «ولد سنة ستمائة»[2]، وروى السيوطي أيضا عن الإمام الذهبي في بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة أنه «ولد سنة ستمائة، أو إحدى وستمائة».[3]

قال اليماني: «نزيل دمشق، إمام في العربية واللغة، طالع الكثير، وضبط الشواهد، مع ديانة وخير، وقرأ القرآن، وكان مبرزا في علم العربية، ولو لم يكن له إلا تسهيل الفوائد لكفاه».[4]

وكان كغيره من علماء عصره وقبله منشغلا بالعلم تعلًما وتعليًما، فكان ملازًما لمجالس العلم والعلماء آخذًا م نهم ومستفيدًا، وكان أن فتح الله عليه في علوم اللغة فتحًا عظيًما قلَّ نظيره في زمانه حتى فاق أهل عصره في هذا الشأن، وبلغ مبلغًا عظيًما في علوم العربية عامة وعلم النحو بوجه خاص، وقد كانت له كنية يعرف بها، ولقب يعرف به، فهو «يكنى بأبي عبدالله، ويلقب بجمال الدين»[5]، ولم تذكر كتب التراجم شيئا عن أسرته وحياته الخاصة ماعدا أولاده الثلاثة.

---

[1] أحمد بن محمد المقري: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د ط)، 1968، ج2، ص 222.

[2] جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، دار التراث، القاهرة، ط3، 2008، ج2، ص468.

[3] جلال الدين السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ، دار الفكر (د.ب)، ط2، 1979، ج1،ص130.

[4]عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني: إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تح: عبد المجيد دياب، شرطة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ط1، 1986، ص320.

[5]محمد بن علي بن أحمد بن طولون ،هداية السالك إلى ترجمة ابن مالك،مخطوط بدار الكتب المصرية ورقمه(79)،ص3.

2.علمه وصلاحه.

تبوأ ابن مالك مكانة علمية مرموقة بين علماء وجهابذة عصره، فقدعُرف بسعة علمه وتبحره في علوم العربيةحيث كان إمامًا في علوم العربية والقراءات القرآنية ، وقد شَهد له بهذا أئمة كبار في مؤلفاتهم إذ اتفقوا أثناء ترجمتهم لحياته على سعة علمه وقدرته الكبيرة على الحفظ، وأمانته العلمية أثناء نقله، فكان رحمه الله يضبط كل ماكان ينقله، وهذا كله مع دين وورع وتقوى.

يقول الحافظ جلال الدين السيوطي_رحمه الله_ متحدثا عنه وعن مبلغ علمه، وهمته المنقطعة النظير:« صرف همته إلى إتقان لسان العرب، حتى بلغ فيه الغاية وحاز قصب السبق، وأربى على المتقدمين وكان إماما في القراءات وعللها، وصنف فيها قصيدة، وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل غريبها والاطلاع على وحشيها وأما النحو والتصريف فكان فيهما بحرا لا يجارى وحبرا لا يبارى، وأّما الأشعار العربية التي يستشهد بها على اللغة والنحو فكانت الأئمة الأعلام يتحيرون منه، ويتعجبون من أين يأتي بها!، وكان نظم الشعر سهلا عليه رجزه وطويله وبسيطه وغير ذلك، هذا مع ماهو عليه من الدين المتين، وصدق اللهجة، وكثرة النوافل، وحسن الْسمت ورقة القلب، وكمال العقل، والوقار والتؤدة».[1]

وقد كان حاله في الصلاح والدين لايقل شأنًا عن حاله من العلم، بل كان إمامًا في صلاحه ودينه وأخلاقه، كأنَّه جمعت له خصال الخير كلها، فقدكان ديّنًا عابدًا صادق اللهجة كثير النوافل كامل العقل ... ولا يرى إلاَّ وهو يصلي أو يُصنف أو يقرئ».[2]

كان لابن مالك قدرة كبيرة وعجيبة على استنباط الشواهد من القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب وأشعارهم، حتى قال فيه صلاح الدين الصفدي: «وأما الاطلاع على الحديث فكان فيه آية، لأنه أكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يكن فيه شاهد عَدَلَ إلى الحديث، وإن لم يكن فيه شيء عدل إلى أشعار العرب، هذا مع ماهو عليه من الدين والعبادة وصدق اللهجة، وكثرة النوافل، وحسن الْسمت، وكمال العقل».[3]

---

[1] جلال الدين السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج1، ص130.

[2] بطرس بن يونس البستاني،دار المعارف العربية،دارالمعرفة،بيروت،(دت)،ج1،ص674.

[3] أحمد بن محمد المقري: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب،ج2، ص223.

وقد تعددت تزكية علماء عصره له ومن جاء بعده، واتفقوا على علو كعبه وتقدم سبقه في فنون العربية جميعها باختلاف شعوبها وضروبها، فقيل عنه: «إمام في العربية واللغة، طالع الكثير، وضبط الشواهد، مع ديانة وخير، وقرأ القرآن، وكان مبرزًا في صناعة العربية»[1]، ونقل الصفدي أبياتا من الشعر قيلت في المدح والثناء على ابن مالك وكتابه الفوائد، قال فيها صاحبها وهو سعد الدين محمد بن عربي:

إنَّالإمام جمال الدين جمّلـــه ربُ العلا ولنشر العلم أهلَّه ُ

أملى كتابً ا له يسمى الفوائد لم يزل مفيدًا لذي لب تأَمَّله ُ

وكل مسألة في النحو يجمعــها إن الفوائد جمع لا نظير له.[2]

3.شيوخه وتلاميذه:

لم تنقل لنا كتب التراجم والسير الشيوخ الذين أخذ عنهم بن مالك العلم، إلا أنه توجد إشارات ذكرها البعض منهم صاحب كتاب إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين الذي يقول: «سمعت الشيخ أثير الدين أبا الحياة بالقاهرة في جامع الأقمر يقول: مازلت أفحص عن من قرأ عليه بن مالك؟ فما وجدت!! إلى أن جاء ذكر ذلك بحضور تلميذه ابن الربيع سليمان بن أبي حرب الفارقي، فقال: كان الشيخ يقول: أنا قرأت العربية على ثابت ابن محمد بن حيان الكلاعي..يوُذكر أنه حضر مجلس أبي علي الشلوبين».[3]

ذكر السيوطي أيضا عند حديثه عن شيوخ ابن مالك مثل هذه الرواية فقال: «قال أبوحيان: بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخا مشهورا يعتمد عليه، ويرجع في حل المشكلات إليه، إلا أن بعض تلاميذته ذكر أنه قال:قرأت على ثابت بن حيان بجيّ ان، وجلست في حلقة الشلوبين نحوا من ثلاثة عشر يوما؛ ولم يكن ثابت بن حيان من الأئمة النحويين، وإنما كان من الأئمة المقرئين».[4]

كما ذكر صاحب النفح أنه « سمع بدمشق من مكرم وأبي صادق الحسن بن صباح وأبي الحسن السخاوي وغيرهم، وأخذ العربية عن غير واحد، فممن أخذ عنه بجيّ ان أبو المظفر، وقيل: أبوالحسن، ثابت بن

[1]عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني: إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، ص320.

[2]أحمد بن محمد المقري: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، ج2، ص224.

[3]عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني: إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين،ص320_321.

[4]جلال الدين السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج1، ص130.

يارخ عُرف بابن الطيلسان، وأبي رزين ابن ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعي من أهل لُبلَبَة، وأخذ القراءات عن أبي العباس أحمد بن نوار، وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله ابن مالك المرشاني، وجالس يعيش وتلميذه ابن عمرون وغيره بحلب».[1]

وأمَّا تلامذته فخلاف ذلك ، فهم كثر كثرة علمه رحمه الله، فقد حضر مجلسه «بهاء الدين النحاس والشيخ النووي، والعلم الفارقي، والمس البعلي وغيرهم كثيرون، وناصر الدين بن شافع، وشمس الدين بن جعوان وعلم الدين البرزالي وغيرهم».[2]

4.مؤلفاته:

اختلفت مؤلفات بن مالك بين المنظوم والمنثور، وقد ترك إرثًا علميا زاخرًا اكتظت بها المكتبات، واستفاد منها خلق كثير، فما من طالب علم يبتغي تعلم العربية وفنونها على أصولها، إلا وجد ضالته في مؤلفات هذا العالم الذي كان يملك قدرة عجيبة على التأليف ، مكنته من خوض غمار كثير من علوم العربية، فكتب في اللغة والنحو والصرف والعروض، والقراءات والحديثووضع شروحا لبعضها بغية تقريب الفهم لطلاب العلم، وهذا إن دلَّ على شيء إنَّما يدل على سعة علمه واطلاعه، وقد اشتهرت مؤلفاته وسارت مسير الشمس كما قال اليماني في إشارة التعيين، ومن أهم مؤلفاته:

1.الخلاصة المعروفة بالألفية.

2.الكافية الشافية، وشرحها.

3.عمدة الحافظ، وشرحه.

4.تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، وشرحه.

5.أرجوزة في مثل الكلام.

6.قصيدة في المقصور والممدود.

---

[1] أحمد بن محمد المقري: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب،ج2، ص222_223.

[2] جلال الدين السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة،ج1، ص130.

7.قصيدة منظومة في الأفعال.

8.القصيدة الدالية المالكية في القراءات.

9. الألفاظ المختلفة.

10 . إيجاز التعريف في علم الصريف.

وتعد الألفية، والكافية الشافية، وتسهيل الفوائد أشهر مؤلفات ابن مالك، وهذه أمثلة فقط عن مصنفات هذا العالم،وغيرها كثير مما ذكره أصحاب السير والتراجم.

5.وفاته:

«توفي بن مالك في يوم الثاني عشر من شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة هجرية في دمشق»[1]، وقد رثاه شرف الدين الحصني بقوله:

يا شتاتَ الأسماء والأفعـــــالبعد موت ابن مالك المفضال

وانحراف الحروف من بعد ضبطمنه في الانفصال والاتصال

مصدًراكان للعلـــوم بإذن اللهمن غير شبهة ومحـــــــال[2]

فرحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

المطلب الثاني: التعريف بألفية ابن مالك

تعد الألفية أشهر مؤلفات ابن مالك، بل أشهر ما ألف في النحو وذاع صيتها، وتلقاها العلماء وطلاب العلم قراءة وشرحا وحفظا، فكانت كتابا جامعا لقواعد اللغة العربية، وذلك لاشتمالها على كل أبواب النحو، وسميت بالألفية لأن عدد أبياتها فاق الألف بيت، ولم يسبق ابن مالك إلى تأليف منظومة في النحو عدا النحوي

[1] أحمد بن محمد المقري: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب،ج2،225_226.

[2] جلال الدين السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة،ج1،ص133_134.

المغربي ابن معط الزواوي الذي ألف ألفية في النحو سماها "الدرة الألفية في علم العربية"، وقد ذكرهابن مالك في مقدمة ألفيته معترفا بسبق ابن معط للنظم في النحو قائلا:

وتقتضي رضا بغير سخط فائقة ألفية ابن معـــط

وهو بسبق حائز تفضيلا مستوجب ثنائي الجميلا

والله يقضي بهبات وافـــرة لي وله في درجات الآخرة.[1]

وقدكانت تسمى في الأصل الخلاصة لأنَّها خلاصة ومختصر "للكافية الشافية"، وإنَّما صارت تسمى بالألفية لما اشتهرت بين الناس وذاع صيتها ونسبت لعدد أبياتها، فصارت تعرف بألفية بن مالك.

1-أهميتها:

تحتل ألفية بن مالك مكانة هامة وكبيرة عند كل الدارسين والمدرسين، والعالمين والمتعلمين للنحو العربي، وذلك لما حوته من جمع لقواعد اللغة العربية في شكل منظم وموجز سهل الاستيعاب والحفظ، يقول عبد الله الفوزان:«جاءت ألفية ابن مالك شاملة لأبواب النحو، منظمة الأبواب سهلة الاستعاب»[2]، فقد ضمت أبوابا وفصولا كثيرة بلغ عددها خمسة وسبعين فصلا إذا ما استثنينا المقدمة والخاتمة، وأول هذه الأبواب "باب الكلام ومايتألف منه"، وآخرها "باب الإدغام"، وقال عنها صاحب كشف الظنون:«وهي مقدمة مشهور في ديار العرب كالحاجبية لابن الحاجب في غيرها، جمع فيها مقاصد العربية وسماها الخلاصة، وإنما اشتهرت بالألفية لأنها ألف بيت في الرجز».[3]

2-شروحات الألفية:

حظيت الألفية باهتمام العلماء والنحاة، فكان أن تصدى لشرحها ونثرها علماء أجلاء، وقد كثرت شروحاتها بين موجز ومسهب، وهذا مايدل دلالة صريحة على قيمة الكتاب الذي يعد مرجعا مهما لايستغني عنه من يريد التبحر في علوم العربية، وأهم تلك الشروحات نذكر:

---

[1] ابن مالك: الألفية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4، 2009، ص9.

[2] عبدالله الفوزان: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، دار ابن الجوزي، السعودية، ط3، 2014، ج1،ص11.

[3] حاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون،دار إحياء التراث، بيروت، د ط، د ت، ج1، ص155.

1.شرح العلامة عبد الله بهاء الدين عبدالله بن عبد الرحمن بن عقيل المتوفى سنة (769هـ)، وشرحه من أشهر الشروحات وأكثرها انتشارا بين طلاب العلم.

2.شرح ابن أم قاسم المرادي وهو الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المغربي المصري المالكي، المتوفى سنة (249هـ)، واسم شرحه: توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك.

3.شرح ابن الناظم وهو محمد بدر الدين بن محمد بن عبدالله بن مالك المتوفى سنة (682هـ)، المعروف بشرح ابن الناظم.

4.شرح أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، المتوفى سنة (790هـ)، وسماه "المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية"، وهو أوسع شروح الألفية.

5.شرح الأشموني وهو أبو الحسن علي بن محمد المصري الأشموني، المتوفى في حدود سنة (900هـ).

6.شرح جلال الدين السيوطي وهو عبدالله بن أبي بكر محمد السيوطي المتوفى سنة (911هـ)، سماه "البهجة المرضية"، وهو شرح مختصر جدا.

7.شرح أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي الفاسي المتوفى سنة (801هـ)، وهو شرح مختصر[1]

أمَّا الذين نثروها فنجد في مقدمتهم ابن هشام الأنصاري النحوي في كتابه "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" وهو مطبوع في أجزاء.

وقد خالف ابن مالك منهجه المعهود في التأليف، حيث كان كلّلفظ كتاباً ا أو متناً ا إلاَّ شرحه.

المبحث الثاني: الخلاف بين البصرة والكوفة

المطلب01: نشأة الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية.

تشير المصادر التاريخية العربية كلها إلى أن البدايات الأولى للنحو العربي كانت من بلاد الرافدين في العراق، وهذا ما تفيد به كل الروايات الثابتة، ولا أدّل على ذلك من النظر إلى التسميات الأولى للنحو بعد مرحلة التقعيد

[1] عبدالله الفوزان: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك،ج1،ص15.

حيث صار النحو منه بصري ومنه كوفي، ولاشك أن السبق للبصريين، وكل منهما إنما هو جزء من أرض العراق، ثم جاءت بعدهما المدرسة البغدادية وهي الأخرى من العراق، وذكر غير واحد من الباحثين والمؤرخين عن كون العراق مهدا لنشأة النحوالعربي حيث «تجمع المصادر على أن العراق كان مهدا لنشأة النحو».[1]

ومردذلك إلى الأسباب الآتية:

1. كان العراق ملجأ للعجم قبل الإسلام، وبعد الفتح الإسلامي أقبل المسلمون عليها عربا وعجًما، إذ أنها تمتاز بأسباب الحياة الناعمة ورغد العيش.

2. كان العراق أكثر البلاد العربية إصابة بوباء اللحن وتعرضا لمصائبه بسبب هذا المزج بين العرب والعجم.

3. كان العراقيون ذوي عهد قديم بالعلوم والتأليف ولهم فيها خبرة متوارثة.[2]

وقد كان للبصرة دون غيرها من مدن العراق السبق في نشأة النحو العربي لقرابة قرن من الزمان، قبل أنينتقل إلى غيرها من الأمصار، ولاشك في هذا ،لأننا إذا نظرنا إلى التقعيدات الأولى للنحو، فسنجد أن كل النحاة بصريون بدءً مَن أبي الأسود الدؤلي مرورا إلى كل من عبد الله بن إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمرو الثقفي،وأبي عمر بن العلاء، ويونس بن حبيب، والخليل بن أحمد الفراهيدي، وصولا إلى سيبويه ومعه بدأت ملامح الخلاف تبرز.

يقول إبراهيم السامرائي:«تعد البصرة أسبق مدن العراق اشتغلا بالنحو، حيث احتضنت النحو زهاء قرن من الزمان قبل أن تشتغل به الكوفة»[3]، ويقول ابن النديم:«إنما قدمنا البصريين أولا لأن علم العربية عنهم أخذ»[4]، ويمكننا إيجاز العوامل التي كانت وراء أسبقية البصرة على غيرها من مدن العراق في السبق إلى علم النحو في النقاط الآتية:

---

[1] إبراهيم السامرائي: المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار المسيرة، عمان، ط2، 2010، ص23.

[2] المرجع نفسه، ص ن.

[3] المرجع نفسه، ص ن.

[4] شوقي ضيف: المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط6، 1989، ص20.

1. العامل الزماني: وهو من أهم العوامل إذ سمح لأهل البصرة السبق والتصدر، فكما ذكرنا آنفا أن النحاة الأوائل كلهم كانوا من البصرة من أبي الأسود الدؤلي إلى الخليل فسيبويه إلى أن كان الظهور بعدها لأهل الكوفة متمثلا في الكسائي ثم من تبعه من نحاة المدرسة الكوفية.

2. العامل السياسي: كان بدوره عاملا مهما في أسبقية أهل البصرة، وهذا بالنظر إلى الأوضاع السياسية التي كانت سائدة في تلك الفترة، حيث كانت البصرة أموية وكان الحكم حينها لبني أمية، في حين كانت الكوفة قرشيةلاصلة لهم بالحكم، ثم مالبث الحال أن تغير فصار الأمر بضده، إذ سطع نجم الكوفيين مع استلام العباسيين الحكم مقابل أفول نجم البصريين.

3.العامل الجغرافي: كانت البصرة في موقع جغرافي هام، وبعيد عن الاختلاط بالأعاجم، حيث كانت تقع على طرف البادية، فكانت قريبة من العرب الأقحاح الموثوق بعربيتهم والذين ظلت عربيتهم سليمة من اللحن.

4.العامل الثقافي: كان له الأثر الواضح الجلي، حيث كانت البصرة المنهل والمقر لمجالس العلم والأدب واللغة والشعر، وإليها كانأهل الشعر والرواية يشدون الرحال، كما كانت تقام فيها المناظرات بين النحاة و كذلك الشعراء، فكانت أشبه ماتكون بسوق عكاظ في الجاهلية، حيث كان يزوروها الشعراء والأدباء من كل حدب وصوب، كذلك كان الحال في البصرة وهذا ماسمح لها بالبروز دون غيرها من المدن.

مبدأ الخلاف بين البصرة والكوفة

تنقل الروايات لنا أن أول بذور الخلاف كان بين سيبويه والأخفش الأوسط، وهو سعيد بن مسعدة، وكان تلميذا لسيبويه، حينما عارض شيخه سيبويه الذي كان يدقق ويقعد ويغربل كلام العرب، ويضع الأسس الصحيحة التي ينبني عليها الكلام العربي، وكان منهجه كمنهج من سبقوه دقيقا شديدا، فأنكر عليه الأخفش الأوسط تشدده هذا، ومن هنا بدأت ملامح ظهور مذهب نحوي شديد متمثل في النحو الكوفي، وتجلى ذلك بوضوح أكبر مع مجيء الكسائي والفراء وغيرهما، هذا و«تنص المصادر على أن بذور الخلاف ظهرت في البصرة، عندما كان سيبويه يدقق المسائل ويضع الحدود ويغربل كلام العرب، ويرتبه إلى فصيح وأفصح، وقليل الفصاحة ومردود، ويضع لبنات النحو على مقتضى معاير معينة فخرج عليه الأخفش الأوسط يناقض تشدده، ثم تطورت المسألة لتأخذ بعد المخالفة في الرأي على يد الروأسي ومعاذ الهراء، بتناقضهما لآراء البصريين، فأرسى الكسائي

والفراء هذا الخلاف في مذهب محدد الأركان»[1]، وذكر شوقي ضيف أن الأخفش الأوسط هو فاتح باب الخلاف، فيقول:«أكبر أئمة النحو البصريين بعد سيبويه، وفي رأينا هو الذي فتح أبواب الخلاف عليه، بل هو الذي أعد لنشأة فيما بعد مدرسة الكوفة، وكان ثابت الذهن، حاد الذكاء مخالفا أستاذه سيبويه في كثير من المسائل وحمل ذلك عنه الكوفيون، ومضوا يتسعون فيه فتكونت مدرستهم»[2]، وعدَّ البعض أن منشأ الخلاف كان بين سيبويه والكسائي فيما يعرف بالمسألة الزنبورية، حينما سأل الكسائي سيبويه قائلا له: كيف تقول: قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هي أو فإذا هو إياها؟ فقال سيبويه: فإذا هو هي، ولايجوز النصب. فقال الكسائي: لحنت، وكانت هذه المناظرة أمام يحي بن خالد البرمكي زعيم البرامكة، وتقول الرواية أن الكسائي جاء ببعض الأعراب ليشهدوا معه منهم: أبوفقعس، أبوزياد، وأبوالجراح، وأبو ثروان، فشهدوا مع الكسائي وخطَّأوا سيبويه، فخرج سيبويه حينها إلى بلاد فارس فما عاد إلى البصرة أبدا ومات هناك في بلاد فارس، وعدها البعض مكيدة دبرت لإسقاط سيبويه، وأن يحي بن خالد البرمكي قد أعطى أولئك الأعراب أموالا من أجل أن يشهدوا مع الكسائي على حساب سيبويه، ومع هذا «مات الكسائي كما تقول الروايات وتحته كتاب سيبويه»[3].

وتجدر الإشارة هنا إلى أمر مهم للغاية، يعد نقطة محورية ومفصلية في هذا الباب، وهو أن الخلاف بين المدرستين إنما كان خلافا في الفروع، وليس هو بذلك الخلاف في الأصول والمباني، فكان الخلاف ربما في تعليل بعض القضايا وبيان الأوجه الصحيحة التي قامت عليها، أو ربما أيضا في استعمال بعض المصطلحات والمسميات وغيرها من المسائل التي لا تخرج من حيز الخلاف الفرعي الذي يسوغ فيه الإجتهاد والنظر، ذلك أن الكوفيين في الأصالة إنما أخذوا النحو عن أهل البصرة، وكان نحاة البصرة قد فرغوا من وضع القواعد والأصول الأساسية التي يرتكز عليها النحو العربي، ثم جاء الكوفيون بعدهم فأخذوا عنهم تلك الأصول وبنوا عليها مذهبهم، وإنما كان الخلاف في جزئيات تعد من حتميات البحث والدراسة نتيجة عوامل عدة، وفي هذا الصدد يقول شوقي ضيف:«إنما هي خلافات في بعض الفروع، فإن النحو وأصوله وقواعده الأساسية تكونت نهائيا على يد سيبويه

[1] صالح بلعيد: في أصول النحو العربي، دار هومة، الجزائر، ط2، 2008، ص168.
[2] شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص95.
[3] صالح بلعيد: في أصول النحو العربي، ص169.

وأستاذه الخليل، وكأنهما لم يتركا للأجيال التالية سوى خلافات فرعية تتسع وتضيق حسب المدارس وحسب النحاة»[1].

ويقول صالح بلعيد معقبا على كلام شوقي ضيف:«وعلى العموم فإن هذه الخلافات هي فروع بسيطة»[2]

هذا وقد أسهم هذا الخلاف بشكل لافت في إثراء المنظومة اللغوية العربية، واتساع دائرة البحث فيها، فصارت الجزئيات الصغيرة تحظى بحيز كبير من البحث والدراسة والاهتمام، حيث تصنف الكتب الطوال في جزئيات صغيرة لم يكن لها ذكر عند النحاة الأوائل، لأن النحو كان بسيطا في بداياته بعيدا عن التعقيدات التي جاءت فيما بعد لم ّ ا تطور النحو وزادت علله، فاشتغل عليها النحاة دراسة وتصنيفا، وصار يرد بعضهم على بعض فيما يتعلق بهاته المسائل الفرعية، ضمن إطار البحث العلمي.

المطلب02: أسباب الخلاف

لقد كان لتلك المناظرات بين نحاة القطبين البصري والكوفي أثر على النحو العربي، وكيف لايكون ذلك، وكل نحوي منهم كان متشتبثا بقوله والرأي الذي يراه استنادا إلى الأدلة التي عنده، فكان لزاما أن ينقسم الفريقان إلى بصري وكوفي، وهذا الأمر أدى إلى انقسام النحو بطريقة تلقائية مابين هذين القطبين، فصار هناك نحو بصري ونحو كوفي، وكان لهذا الخلاف أسباب قبلية أدت إلى بروزه حتى طفا على الساحة العربية وصار أمرا معلوما بين الناس يومها، فبنا إلى الحديث عن هاته الأسباب التي أدت إلى الخلاف بين البصريين والكوفيين، وفيما يلي ذكر لهذه الأسباب بشكل موجز:

أولا: المادة العلمية:يعد هذا العنصر أُولَى العناصر التي قام عليها الخلاف بين الفريقين، ذلك أنه هو العماد وعليه يقوم النحو العربي، وقد اعتمد البصريون في العمل والأخذ من المادة العلمية التي هي الموروث العربي الجاهلي شعرا ونثرا، على الأخذ من القبائل العربية الموثوق بفصاحتها، وسلامة لغتها من اللحن وعدم اختلاطها بغيرها من الأعاجم أو أهل الحضر، كما حددوا المجال المكاني لهاته القبائل التي يأخذون عنها، فقالوا لابد أن تكون في البادية ولهذا لم يأخذوا عن القبائل المجاورة للأمصار الأخرى، كقبائل جذام، واليمن، وإياد وقضاعة وغيرها من القبائل «فاختاروا من العرب قيسا وتميما وأسد، فأخذوا أكثر قواعدهم من هؤلاء في اللغة والإعراب والتصريف، ثم

[1] شوقي ضيف: المدارس النحوية، ص169.

[2] صالح بلعيد: في أصول النحو العربي، ص170.

أخذوا من هذيل، وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يأخذوا عن حضري ولا من سكان البراري ممن كانوا يجاورون الأمم الأخرى، ومن هنا رفضوا الأخذ من لخم وجذام لمجاورتهم أهل مصر، ولم يأخذوا من قضاعة ولا من غسان ولا من إياد لمجاورتهم أهل الشام، ولا من النمر لمجاورتهم اليونان ولا من بكر لمجاورتهم النبط والفرس ولا من عبد قيس ولا أزد لمخالطتهم الهند والفرس، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم الهند والحبشة ، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، بل رفضوا الأخذ عن حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حينابتدؤوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم ففسدت ألسنتهم».[1]

أمَّا الكوفيون فكانوا بخلاف البصريين إذ أطلقوا العنان للسماع حتى ممن لم يكونوا من البادية، فأخذوا عن عرب البادية كما أخذوا عن أهل الحضر، فخالفوا بهذا البصريين فلم يحددوا القبائل التي يأخذون عنها ولم يحددوا أيضا الرواة الذين سمعوا منهم، فأخذوا عن العربي الموثوق بعربيه كما أخذوا عن الحضري الذي دخل اللحن لغته بسبب مخالطته للأعاجم، لهذا ذمهم الكثير من البصريين واتهموهم بإفساد العربية، وفي هذا يقول الرياشي مادحًا أصحابه البصريين، وَذامًّا مخالفيهم من الكوفيين: «نحن نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع، وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السواد وأصحاب الكواميخ وأكلة الشوارِيز».[2]

ويقول أبوزيد عن الكسائي زعيم الكوفيين:«ثم سار إلى بغداد فلقي أعراب الحليمات فأخذ عنهم الفساد من الخطأ واللحن، فأفسد بذلك ماكان أخذه بالبصرة».[3]

ثانيا:اختبار سلامة لغة المأخوذ عنهم

ويقصد بهذا أولئك الرواة الذين كانوا مرجعا لأخذ اللغة،فكان البصريونكعادتهم عندهم دقة وتشدد وتثبت فكانوا لا يأخذون من الراوي الذي يشكون في أمره حتى وإن كان من القبائل المعتمدة في الأخذ عنهم، وهذا خشية اللحن وخشية تسرب هذا اللحن إلى اللغة العربية فتفسد بفساد النقل عن هذا الراوي الذي لحن، لذلك كانوا لا يتوانون في إخضاع الرواة للاختبار إذا شكوا في أمرهم، ومن أمثلة ذلك مارواه ابن جني في كتابه الخصائص حيث قال:«ومن ذلك ما يحكى أن أباعمر بن العلاء استضعف فصاحة أعرابي يسمى أباخيرة لما سأله

[1] جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج1،ص128

[2] أبو سعيد السيرافي: أخبار النحويين والبصريين، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1926، ص90.

[3] إبراهيم السامرائي: المدراس النحوية أسطورة وواقع، ص30.

فقال: كيف تقول: استأصل الله عرقاتهن؟ فكسرأبوخيرة التاء من (عرقاتهن)، فقال له أبو عمرو: هيهات أبا خيرة لان جلدك».[1]

إذن فهذا الشاهد يدل دلالة صريحة على قيام البصريين باختبار سلامة من يشكون فيه، فهذا أبوعمر لما شك في أبي خيرة وهو أحد الأعراب الذين أخذت عنهم اللغة، اختبره فوجد أن اللحن قد تسرب إليه بدليل كسره لعرقاتهن وحقها النصب كونها مفعولا به، وقد ذُكر أن العلة في تسرب اللحن إلى أبي خيرة هي تقدمه في السن وطول مخالطته لأهل الحواضر لذلك قال له أبوعمرو "لان جلدك".

أمَّا الكوفيون فلم يفعلوا ذلك بل أخذوا دونما اختبار لسلامة المنقول عنه، بل أخذوا الأخضر واليابس والغث والسمين، وأدى هذا إلى وهن النحو الكوفي مقارنة بنظيره البصري، وذلك لاختلاف قوة الحجة والدليل عند المدرستين.

ثالثا: التأكد من الثقات في صحة المروي:

دأب البصريون كما هو معهود عنهم إلى الثبت والتشدد فيما يخص الرواة ورواياتهم، فكانوا يتأكدون من صحة الرواية وصحة راويها وصحة نسبتها إليه، «فلا يأخذون إلا برواية الثقات الذين سمعوا اللغة من الفصحاء عن طريق الحفظة والأثبات، الذين بذلوا الجهد في نقل المرويات عن قائليها منسوبة إليهم، فقد أبوا أن يستدلوا بشاهد لم يعرف قائله».[2]

وبعكس هذا كان الكوفيون، فقد كانوا متساهلين إلى درجة كبيرة، فلم يتحروا صحة المنقول إليهم ولا صحة نسبته إلى قائله، لذلك كثرت عندهم الشواهد التي لا تعزى لأحد لأنها مجهولة النسب «فأخذوا عن حماد الراوية وخلف الأحمر وكلاهما متهم في روايته، يصنع الشعر وينسبه إلى غيره من الأقحاح».[3]

---

[1] ابن جني: الخصائص، تح: محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب، (د ط)، مصر، 1955، ج1، ص134.

[2] إبراهيم السامرائي: المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص18.

[3] محمد الطنطاوي: نشأة النحو، مطبعة القاهرة، 1969، ص108.

رابعا: كمية المقيس عليه المنقول عن العرب:

اختلف كل من البصريين والكوفيين في هذا العنصر، ولكل شروطه التي يسير عليها، فاشترط البصريون الكثرة والاطراد فيما ينقل عن العرب، متدرجين من الأكثرإلى الكثير إلى الناذر، وذكر الأشموني أن البصريين« يعقدون

على الأكثر وإلا فعلى الكثير وإلا فعلى القليل، وإلا فعلى الأقل وإلا فعلى النادر، وإلا قاسوا على الأشباه والنظائر، والنظائر على النظائر إذا لم يتناقض مع الوارد».[1]

وعليه كان البصريون أهل سماع، وهذا لايعني أنهم ليسوا أهل قياس، بل هم كذلك لأنهم أصلا هم من أسسوا مبادئ القياس وأرسوا قواعده، لكن كان السماع هو المعيار الأول عندهم، فكل أمر يردونه إلى ماورد عن العرب، فإن غاب عنهم لجؤوا إلى القياس.

في حين أن الكوفيين لم يشترطوا الكثرة ولا الأكثر، بل قالوا بأحقية الدليل الواحد في الاستدلال به والعمل به والعمل عليه، يقول إبراهيم السامرائي: «أما الكوفيون فلم يشترطوا في القياس كثرة كاثرة، بل قاموا على الشاهد الواحد، ولو جاء مخالفا للكثرة المتفق على القياس عليها، فما أوله البصريون أو اعتبروه شاذا أو ضرورة قبله الكوفيون وجعلوه مقيسا عليه».[2]

وهذا الأمر جعل القاسم بن جعفر الأندلسي ينتقص مذهب الكوفيين، ويعد هذا الشرط مدعاة لفتح باب الخلاف على مصراعيه حينما قال: «الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول، جعلوه أصلا وبوبوا عليه بخلاف البصريين».[3]

بناء على ما ذكره الأندلسي نجد أن الكوفيين كثرت عندهم الأقيسة، واشتهروا بأنهم أهل قياس أكثر منهم أهل سماع وضدهم كان أهل البصرة، ويوضح هذا المعنى إبراهيم السامرائي بقوله: «وليس معنى هذا أن البصريين لم يلجؤوا إلى القياس وأن الكوفيين لم يلجؤوا إلى السماع، ولكن لما تحفظ البصري وتشدد في أقيسته تبعا للمسموع

---

[1] نور الدين الأشموني: شرح الأشموني، تح: محيي الدين عبد الحميد، مطبعة الحلبي، (د ط)، (د ت)، ج4، ص186.

[2] إبراهيم السامرائي: المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص32.

[3] جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، المطبعة المصرية، (د ط)، 1939، ص100.

المعتمد عنده المقنن بضوابط وشروط سمي أهل سماع، ولما توسع الكوفي في القياس والمقيس عليه سمي أهل قياس، حيث فتح ذراعيه لكل مسموع، ولذا قل الشاذ عند الكوفيين، وكثر عند البصريين».[1]

وحاصل القول في هذا الباب أن البصريين كانوا أكثر ضبطا ودقة من الكوفيين، فالبصريون قيدوا المادة العلمية التي يأخذون منها، في حين لم يكن ذلك متوفرا عند الكوفيون الذين أطلقوا السماع ولم يقيدوه، كما أن البصريين كانوا في التحري من سلامة النقلة والرواة بمقام كبير، عكس الكوفيين لا رقيب ولا حسيب عندهم يبحث و كذا

ينظر في حال الرواة وأشعارهم، وكل ماينقلونه يقبلونه من غير تمحيص، لذلك تميز النحو البصري بالمتانة والرصانة من حيث القواعد، والأصول، وبالتالي كان نحوهم أكثر حجة وقوة، في حين كان النحو الكوفي بعكسه تماما.

المبحث الثالث: مجالات الخلاف

المطلب01: المادة

قام الدرس النحوي العربي على مادة ثرية وغنية، من حيث الكم والنوع، وكيف لا تكون كذلك وهي تمثل أكبر موروث للأمة العربية الذي حفظ لها ثقافتها، وأوصلها إلى الأجيال جيلا بعد جيل، فالعرب الأوائل تركوا منتوجا أدبيا راقيا في أحلى مظاهره وأبهى حلله، ثم جاء بعده ماهو أجل وأعظم متمثلا في القرآن الكريم، الذي هو كلام الله المنزل على خير خلقه محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وعلى كتاب الله وكلام العرب الفصيح قام النحو العربي كله، فهما المصدر الأول والمادة الأساس لكل علوم العربية بلا استثناء، وخاصة النحو الذي يعد أجلَّ علوم العربية، وما المدرسة البصرية والكوفية وغيرهما إلا أخذين من هذا المنبع الأصيل، ومنه تستقي بحثها الذي قام عليه منهج كل مدرسة.

وقسم النحاة هاته المادة إلى شقين، نص أدبي، ونص ديني يمثلان حجر الأساس للعربية كلها، وكل من هذين النصين، ينقسم بدوره إلى جزئين يكمل الواحد منهما الآخر.

[1] إبراهيم السامرائي: المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص18_19.

1. **النص الأدبي**: وينقسم إلى:

أ_شعر: وهو كلام موزون مقفى منظوم وفق وزن معين مما ألفته العرب.

ب_نثر: كل كلام سردي ليس فيه وزن ونظم كالخطب، والحكم، والأمثال والكلام العادي في الحياة اليومية الذي يتم التواصل به.

2. **النص الديني**: وينقسم بدوره إلى قسمين:

أ_القران الكريم: الذي هو كلام الله تعالى ليس بمخلوق، المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، بواسطة جبريل المتعبد بتلاوته المحفوظ من التحريف، لا يأتيه الباطل من بين يديه ومن خلفه، المعجز بأقصر سورة منه.

ب_الحديث النبوي الشريف: وهو كل كلام لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يوم بعثته إلى يوم وفاته.

وبناء عليه نستعرض المباني الأربعة التي جعلها النحاة عمادا وأصولا للنحو العربي، مع شيء من التفصيل فيها:

1.القرآن الكريم:

هو كلام الله تعالى الذي أوحى به إلى نبيه صلى الله عليه وآله وسلم، وهو أول أصل في الدراسات النحوية بإجماع النحاة جميعا، ولا خلاف في ذلك بينهم، فكلهم على قول واحد وهو أن القرآن الكريم هو المصدر الأول للنحو العربي، وهو المرجع المأمون الذي لايخشى الراجع إليه والآخذ منه أن تزل به قدمه، وتحيد به عن جادة الصواب، وهذا لاعتبارات عدة منها:

•أنه منزل من عند الله تعالى بلسان عربي مبين، مصداقا لقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَتَنزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ * نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ * بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾.[سورة الشعراء: الآية192-195]

•أنه محفوظ من عند الله، فلا يصله تحريف ولا تغيير ولا تبديل ولا زيادة ولا نقصان في أحكامه ومعانيه وألفاظه وسوره وكل ماتعلق به، قال تعالى:﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.[سورةالحجر: الآية9]

وقال تعالى:﴿لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾.[سورة فصلت: الآية42]

•أنه لما نزل كان معجزا للعرب الذين كانوا يتغنون بفصاحتهملأنهم بلغوا فيها شأوا كبيرا، فلما سمعوا به ذهلوا وعجزوا عن مباراته والإتيان به، وهم العرب الأقحاح الفحول في البيان، فعجزوا أن يأتوا بمثله ولو بآية واحدة منهيقولربنا: ﴿قُلْلَئِنِ اجْتَمَعَتِالْإِنْسُوَالْجِنُّعَلَىٰأَنْيَأْتُوابِمِثْلِهَٰذَاالْقُرْآنِلَايَأْتُونَبِمِثْلِهِوَلَوْكَانَبَعْضُهُمْلِبَعْضٍظَهِيرًا﴾.[الإسراء: الآية88]

ولقد شهد غير واحد من العرب الجاهليين بهذا الأمر، ومن أشهر ما يعرف من ذلك قول المغيرة بن شعبة لما سمع القرآن الكريم من في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقال قولته الشهيرة: والله إن قوله الذي يقول حلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإنه لمثمر أعلاه مغدق أسفله، وإنه لا يعلو وما يعلى عليه، وإنه ليحطم ما تحته؛ وفي هذا دلالة أيضا على الإعجاز البلاغي للقرآن الكريم.

وقد احتج البصريون والكوفيون على حد سواء بكلام الله، فكان عند كل منهما هو الأصل الذي يؤخذ به ويُقاس عليه من كلام العرب، حيث كانوا يستشهدون بكثير من آيات الذكر الحكيم على قواعدهم النحوية، وكذا في تعليل أو توضيح كثير من المسائل المتعلقة بالنحو والصرف أيضا، بل وغيرها من العلوم المتفرعة عن العربية يقول السيوطي: « أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذا»[1].

وهذا القول للإمام السيوطي يقودنا إلى مسألة الاحتجاج بالمتواتر والآحاد والشاذ من القرآن الكريم، والملاحظ الظاهر من كلام الحافظ أنه على مذهب أهل الكوفة في الاحتجاج بالقرآن الكريم كله متواتره وشاذه، في حين ذهب البصريون إلى الاحتجاج بالمتواتر منه فقط دون الشاذ منه، حيث أهملوا القراءات الشاذة ولم يأخذوا بها، بل ضيقوا في هذا الباب أشد التضييق حتى ذهبوا إلى تخطئة بعض القراء من أصحاب التواتر كعبد الله بن عامر مقرئ أهل الشام، وحمزة الكوفي ونافع حيث خطؤوهم في بعض الآيات، لكنهم يأخذونها قياسا على قواعدهم فما خالف منها القواعد التي يسيرون عليها لم يأخذوا به، «فكان البصريون لا يكترثون بالقراءات التي تخالف قواعدهم».[2]

[1] جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، تح: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2006، ص24.
[2] إبراهيم السامرائي: المدارس النحوية أسطورة وواقع، ص36.

في حين احتج الكوفيون بجميع القراءات القرآنية سواء كانت متواترة أو آحاد أو شاذة، وجعلوها في مرتبة واحدة في الاحتجاج، لذلك كثر عندهم أصحاب القراءات، فكانوا ثلاثة من أصل سبع من أصحاب القراءات السبعة المتواترة، كما كانوا من المؤسسين الأوائل للمذهب الكوفي في النحو.

2.الشعر:

يعد الشعر ثاني المراجع التي منها أخذ النحو مادته اللغوية، وقد أخذ كل من أصحاب المدرستين البصرية والكوفية بهذا الأصل، واحتجوا به وأقاموا عليه أصول مذهبهم، كلٌّ حسب منهجه الذي يعتمدعليه في البحث والوضع.

ولقد كان البصريون أكثر احتجاجا بالشعر واستدلالا به من نظرائهم الكوفيين، حيث أكثروا من استحضار الشواهد الشعرية في كل مسائلهم وهذا بناء على شرطهم الذي هو الاطراد والتواتر، فكانوا يأتون بالأشعار بكثرة يمحصونها ويدققونها ثم يبنون عليها، والملاحظ عندهم كثرة الشاهد الشعري على حساب الشاهد القرآني، فرغم أن القرآن هو الأصل الأول عندهم، إلا أنه لم يكن له النصيب الأوفر، وكتاب سيبويه خير دليل على هذا، حيث ضم في طياته أكثر من ألف بيت كشاهد، أما الشاهد القرآني فلم يتجاوز الثلاثمئة آية، أما الكوفيين فكانوا يستدلون بجميع الأشعار ويأخذون بكل مسموع عن العرب دون نظر فيه، ومع ذلك كان الشاهد القرآني هو الأكثر حضورا عند وضعهم للقواعد والاستدلال عليها، وذلك لما عرفوا به من تقديس لكلام الله تعالى وأيضا لأن أغلب أعلامهم الكبار كانوا قراء.

قسم النحاة المراحل الشعرية التي يحتج بها إلى ثلاث طبقات، ولكل منها درجة معينة في قوة الاحتجاج وهي كمايلي:

•طبقة الشعراء الجاهليين: وهم الشعراء الذين عاشوا قبل الإسلام بنحو مئة وخمسين سنة على الصحيح، ومنهم أصحاب المعلقات، وغيرهم كالشنفرى، وقد احتج النحاة بشعر هذه الطبقة بالإجماع، غير أن بعض البصريين طعن في بعض شعراء الجاهلية، وهذا عمرو بن عيسى يخطئ النابغة في بعض شعره، وهو موجود في الكتب.

•طبقة الشعراء المخضرمين: وهم الذين عاشوا فترة من العصر الجاهلي وأدركوا الإسلام، منهم حسان بن ثابتوكعب بن زهير، ولبيد بن ربيعة، وقد احتج النحاة بشعر هذه الطبقة وأخذوا به.

وقد أجمع النحاة على صحة الاحتجاج بشعر شعراء هاتين الطبقتين دون استثناء، إلا بعض المؤاخذات النادرة جدا للبصريين على أبيات بعض الشعراء، ومادونه فهم مجمعون على صحة الاستشهاد بها.

•طبقة الشعراء الإسلاميين: وهم من عاشوا في فترة صدر الإسلام، ومن أشهر شعراء هذه الطبقة الفرزدق وجرير والأخطل وغيرهم كالكميت وذو الرمة، وقد كان بعض النحاة لا يرى الاستشهاد بشعر هذه الطبقة، لأنهم كانوا يفضلون الاحتجاج بشعر من سبقوهم من الشعراء الجاهليين والمخضرمين، يقول الأصمعي: «جلست إلى أبي عمرو بن العلاء ثمان حجج فما سمعته يحتج ببيت إسلامي»[1]، مع ذلك فإن الصحيح هو صحة الاستشهاد بهذه الطبقة وشعرها، لكن مع مرتبة أقل من الطبقتين السابقتين.

وهناك طبقة رابعة ذكرها النحاة في تقسيمهم، لكنهم مجمعون على عدم الاحتجاج بشعرهم، وهذه الطبقة هي:

•طبقة الشعراء المولدين: وهم الذين جاؤوا بعد شعراء صدر الإسلام، كأمثال بشار بن برد وأبي نواس، وقد أجمع النحاة على عدم الاحتجاج بشعر هذه الطبقة، لأن هؤلاء ليسوا من نسب عربي أصيل بل هم مزيج من أب عربي وأم غير عربية، وبالتالي فليسوا عربا خلصا، وبالتالي لم يثق النحاة في فصاحتهملذلك لم يحتجوا بهم، يقول السيوطي:«أجمعوا أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة»[2]، وذكر البغدادي في خزانة الأدب:«والصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقا»[3]، أي لا يستشهد بكلام الطبقة الرابعة وهي طبقة المولدين.

بناء على هذا فإن هذه المرحلة التي لا يحتج بها هي مرحلة طبقة الشعراء المولدين، وذكر الأصمعي أن آخر شاعر احتج به هو إبراهيم بن هرمة، حيث يقول: «ختم الشعر بابن هرمة وهو آخر الحجج»[4]، وبهذا يكون بن هرمة آخر من احتج بكلامه، وإلى هذا ذهب السيوطي والجمهور.

تقول خديجة الحديثي في معرض حديثها عن الاحتجاج بهذه الطبقات الثلاث أن سيبويه احتج في "الكتاب" بشعر الطبقات الثلاث دون شعراء الطبقة الرابعة، فإنه لم يحتج بها حيث تقول: « استشهد بشعر الطبقات الثلاثة الأولى: طبقة الجاهليين، وطبقة المخضرمين، وطبقة الإسلاميين مثل جرير والفرزدق، والأخطل

---

[1] التواتي بن تواتي: محاضرات في أصول النحو، مطبعة رويفي، الأغواط، ط1، 2006، ص115.

[2] جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص70.

[3] عبد القادر البغدادي: خزانة الأدب، الطبعة الأميرية، مصر، ط1، (د.ت)، ج1، ص23.

[4] جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص70.

ومن عاصرهم»[1] إلا أن بعض المؤرخين ذكروا أن سيبويه استشهد بشعر المولدين ومن ذلك شعر بشار بن برد، وقيل أن سبب ذلك هو خوفه من هجاء بشار له، فكأنه أراد التزلف إليه كي لا يهجوه، وفي هذا السياق يقول السيوطي: «وقد احتج به سيبويه تقربا إليه، لأنه كان هجاه لترك الاحتجاج بشعره».[2]

كما جعل النحاة معيارا آخر يحكم المادة التي يأخذون منها، وهو التحديد الزماني والمكاني، فأما المعيار الزماني فقالوا فيه أنه يحتج بشعر البوادي التي سكنت قلب الصحراء حتى القرن الرابع الهجري، أما بعده فلا حجة فيه وجعلوا للحواضر زمنا محددا وهو القرن الثاني للهجرة فما سمع بعده لا حجية له، أما التحديد المكاني فقد أخذوا من أهل البادية الأقحاح الموثوق بفصاحتهم ورفضوا الأخذ عن غيرهم من أهل الحضر ومن جاور المدن والأعاجم، وهذا مذهب البصريين وخالفهم الكوفيون فأخذوا عن سكان البادية وغيرهم من أهل الحضر موسعين بذلك باب الرواية دون تدقيق وتمحيص، وجعلوا على رأس القبائل التي يؤخذ منها قيس ثم أسد وتميم وكنانة وهذيل وبعض الطائيين، ورفضوا الاحتجاج بكلام غيرهم لمجاورتهم الحضر والعلة في هذا الرفض هو خشية دخول اللحن عليهم من جراء مخالطتهم والاحتكاك بهم بفعل التجارة والتزواج، فلم يحتجوا بجذام وإياد وقضاعة وبكر وغسان ولخم، وغيرهم لمجاورتهم أهل الحضر من أهل الشام واليمن والحبشة والفرس والعراق وغيرهم.

وخلاصة القول هنا أن البصريين أكثروا من شواهدهم الشعرية مقارنة بأقرانهم الكوفيون.

3.النثر:

هو كل كلام غير موزون ولا مقفى، ويضم الخطب والنوادر والحكم والأمثال وكلام العرب في مساجلاتهم، وكذا معاملاتهم اليومية وسائر أيامهم العادية، والنثر شأنه شأن الشعر في الاحتجاج لأنه تابع للنص الأدبي وجزء منه.

4.الحديث النبوي الشريف:

ذهب النحاة الأوائل من البصريين والكوفيين، ومن جاء بعدهم إلى رفض الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في تقرير الأحكام النحوية، وذلك لأن أغلب الأحاديث مروية بالمعنى وكثير ممن رووا الأحاديث ليسوا عربا خلصا فمنهم الأعجمي ومنهم المولد، فمثلا صهيب الرومي وبلال الحبشي وسلمان الفارسي رووا عن رسول

[1] خديجة الحديثي: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، (د ط)، (د.ت)، ص119.
[2] جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص42.

الله أحاديث عديدة، وعلى هذا لم يأخذ النحاة الأوائل بالحديث النبوي خوفا من اللحن الذي قد يدخل إلى العربية عن طريق هؤلاء الرواة غير العرب، ومن جهة أخرى إذا كان هؤلاء النحاة لا يأخذون اللغة عمن هو عربي أصيل وعاش في الحضر أو خالط أهل الحضر، فمن باب أولى أن لا يأخذوا بكلام لفظه لأعجمي، أما معناه فلا شك هو من رسول الله صلوات ربي وسلامه عليه، وقد أثارت هذه النقطة جدلا واسعا بين النحاة الأوائل والمتأخرين حيث أخذ المتأخرون بالحديث النبوي واحتجوا به وأكثروا من الاحتجاج به عكس من قبلهم من نحاة المدرستين وكان أول من احتج به من المتأخرين هو ابن مالك النحوي الأندلسي صاحب الألفية، تقول خديجة الحديثي:«أوائل النحاة من بصريين وكوفيين لم يحتجوا وإن ابن مالك كان أول المتقدمين والمتأخرين من النحاة احتجاجا بالحديث وإكثارا منه».[1]

قد انتقد بعض النحاة ابن مالك على هذا الاختيار، يقول السيوطي:«أما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي، وذلك ناذر جدا إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضا فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى...ومن ثم أنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث».[2]

وقد اعتُرض على من أنكر الأخذ بالحديث بحجة مفادها أن النبي صلى الله عليه وسلم، هو أفصح العرب فكيف لايؤخذ بحديثه، في حين يؤخذ بكلام العرب رغم أن منهم المسلم والكافر، وكان حجة النحاة في رفض الاحتجاج به هو روايته بالمعنى _كما ذُكر سابقا_، يقول أبو الحسن الضائع:«تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب».[3]

أنكر ابن خروف على ابن مالك أخذه الحديث إذا كان من قبيل الاستدراك على من سبقوه من النحاة، بحيث يراهم أغفلوا شيئا ولم يذكروه حيث يقول: «يستشهد بالحديث كثيرا فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئا وجب عليه استدراكه فليس كما رأى».[4]

---

[1] خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي، دار الرشيد، العراق، (د ط)، 1981، ص18.

[2] جلال الدين السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، ص29.

[3] المصدر نفسه: ص31.

[4] المصدر نفسه: ص32.

المطلب02: المصطلح

لقد كان لكتاب سيبويه أثر كبير على النحو العربي، بحيث أصيب النحو بشلل بعد سيبويه، الذي أتعب من بعده ولم يترك لهم شيئا للبحث فيه، إلا الناذر من المسائل الجزئية حتى سمي كتابه "الكتاب" ب "قرآن النحو" وحقا هو كذلك فلا تخطر ببالك شاردة ولا واردة في النحو العربي إلا وجدتها فيه، لذلك انصب النحاة دراسة على هذا المؤلف شرحا وتعليقا واختصارا مذللين بذلك صعابه وموضحين مكنونه وهم في ذلك بين أمور ثلاث فهناك من تبع سيبويه متابعة تامة مخلصا ومتعصبا له، وهناك من كان يقف موقف الناقد الشديد له، فكان مخالفا في كثير من المسائل النحوية، وفريق آخر كان وسطا يذكر ماله وما عليه، ومما لاشك فيه أن هذا الكتاب عمدة النحو ومرجع النحاة بعد سيبويه، فالكل كان يرجع إليه سواء كانوا بصريين أو كوفيين، وهذا الكسائي رغم خصومته الشديدة مع سيبويه إلا أنه أخذ عنه، حتى قيل أن الكسائي مات وتحت رأسه كتاب سيبويه.

ومن القضايا التي برز فيها الخلاف وبلغ أشده بين المدرستين، قضية الاختلاف المصطلحي، خاصة بعد ظهور كتاب سيبويه الذي استعمل مصطلحات كثيرة ومختلفة للمسائل التي ذكرها في كتابه، بل إنه يذكر للمسألة الواحدة مصطلحات متعددة، وكانت هذه القضية نقطة خلاف هامة بين المدرستين فهناك من وافق على مصطلحات سيبويه وقال بها، وهناك من خالفه وجاء بغيرها،ومن ثمَّ صارت هناك مصطلحات نحوية بصرية وأخرى كوفية، وفي هذا يقول عوض القوزي:«وفي مجال المصطلح النحوي كان الخلاف كثيرا بين الفريقين حتى شاع بين الدارسين المتأخرين هذا مصطلح بصري وذلك كوفي».[1]

والحقيقة أن البصريين كانوا الأسبق إلى وضع المصطلحات النحوية، وذلك بحكم سبقهم إلى وضع القواعد النحوية، وإن «الخصومة على المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين كانت تدور على محور واحد هو ميل الكوفيين وخاصة الفراء إلى تبديل وتغيير المصطلحات البصرية»[2]، ومن بين هاته المصطلحات:

المصطلح البصري	المصطلح الكوفي
المفعول فيه، المطلق، لأجله، معه	شبه المفعول
الظرف، المفعول فيه	المحل، الصفة

[1] عوض محمد القوزي: المصطلح النحوي ونشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات بجامعة الرياض، الرياض، ط1 1981، ص156.

[2] نفسه: ص162.

البدل	الترجمة، التبيين، التكرير، المردود
المفعول لأجله	التفسير
عطف البيان	النعت
ماينصرف وما لاينصرف	ما يجري وما لايجري
اسم الإشارة	الاسم المبهم
الحال	القطع
العلم، الاسم الخاص	المؤقت وغير المؤقت
الحال	القطع
حروف المعاني	الأدوات
المبتدأ	المثال
الخبر	المرافع
الأسماء الستة	الأسماء المضافة
ضمير الشأن، العائد	الضمير المجهول
الفصل الفاصلة	العماد
حروف الجر	الصفة
التوكيد	المثال
لام الابتداء	لام القسم
حروف النفي والإثبات	حروف الجحد والإقرار
لا النافية للجنس	لام التبرئة
الزيادة والحشو	الصلة
الفعل المتعدي	الفعل الواقع
اسم الفاعل	الفعل الدائم
المضمر والضمير	المكنى
ألف الوصل	الألف الخفيفة
فعل الأمر	مقتطع من المضارع

•**المفعول فيه والمفعول المطلق والمفعول لأجله والمفعول معه:** هو مايطلق عليه الكوفيون "شبه المفعول" فعندهم لا يوجد إلا المفعول به [1]، فهم يسمون هاته الأربعة أشباه المفاعيل.

•**الظرف أو المفعول فيه:** وعند الكوفيين يسمى المحل وهو مصطلح أطلقه الفراء[2]، وسماه الكسائي صفة[3]، كما نسب إلى الكوفيين عامة تسمية الظروف غايات.[4]، ونسب الأزهري إلى الخليل مصطلح الظرف، وإلى الكسائي المحل وإلى الفراء الصفة، وعقب على ذلك بقوله "والمعنى واحد".[5]

وقد نقل ابن الأنباري الإجماع على أن كلا من الظرف والمفعول فيه من اصطلاحات البصريين والمحل والصفة والغاية من اصطلاحات الكوفيين.[6]

•**البدل:** وهو مصطلح بصري يقابله عند الكوفيين عدة مصطلحات هي: الترجمة، والتبيين، والتكرير والمردود، فثعلب مثلا يسميه ترجمة كما في قوله تعالى:﴿فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾[7]، قال: ﴿يوم عسير﴾ ترجمة يومئذ، ونسب إلى الفراء أيضا اصطلاح الترجمة، ونسب إليه أيضا اصطلاح المردود فعندما أعرب قوله تعالى:﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾[8]، قال: إن جعلت "من" مردودةعلى خفض الناس،فهو من هذا و"استطاع" في موضع رفع، وإن نويت "بمن" كانت جزءا منه، وقال صاحب

---

[1] جلال الدين السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد السلام محمد هارون، الكويت، (د ط)، ج1،ص165.

[2] يحي بن زياد الفراء: المذكر والمؤنث، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، (د ط)، 1985، ص335.

[3] المصدر نفسه: ص109.

[4] شهاب الدين بن شمس الدين عمر الزوالي: الإرشاد في النحو، المتحف البريطاني برقم 6534، Or، ص24.

[5] محمد بن أحمد الأزهري: تهذيب اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، الدار المصرية للتأليف، القاهرة، (د ط)، 1950، ج14، ص373.

[6] عبد الرحمن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د ط)، 2009، ج1، ص20.

[7] المدثر: الآية9.

[8] آل عمران: الآية 97.

[9] الفراء: معاني القرآن، ، تح: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الدار المصرية، القاهرة، ط1، (د ط)، ج1،ص179.

[10] خالد بن عبد الله بن محمد الجرجاوي الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1، 2000، ج2،ص155.

التصريح:« وأما الكوفيون فقال الأخفش: يسمونه بالترجمة والتبيين، وقال ابن كيسان: يسمونه بالتكرير».

•**المفعول لأجله**:هذا إطلاق البصريين، وأما الكوفيون فيطلقون عليه التفسير كما هو الحال عند الفراء الذي سماه كذلك، لما أعرب قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾.[1]

قال الفراء: «نصب "حذر" على غير وقوع من الفعل عليه، لم ترد يجعلونها حذرا، إنما هو كقولك: أعطيتك خوفا وفرقا، فأنت لا تعطيه الخوف وإنما تعطيه من أجل الخوف فنصبه عل التفسير».[2]

•**عطف البيان**: عند البصريين وعند الكوفيين يصطلحون عليه ب "النعت"، فكان البصريون وعلى رأسهم سيبويه يطلقون مصطلح عطف البيان ويريدون به النعت، وجعلوا له مرادفات مثل الصفة والموصوف.

يقول سيبويه في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾[3]، «فقد تكون أنا فصلا وصفة»[4]، في حين اكتفى الكوفيون بمصطلح واحد استقر عليه رأيهم وهو "النعت"، يقول أبو حيان:«والتعبيربه_النعت_ اصطلاح الكوفيين، وربما قاله البصريون، والأكثر عنده الوصف والصفة»[5]، ويعد الفراء أكثر الكوفيين استعمالا له حيث يقول في إعراب قوله تعالى:﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾[6]، "الحق" رفع نعت "الولاية".

•**ماينصرف وما لا ينصرف**: هذا مصطلح ذكره سيبويه، وقد أطلق عليه الكوفيون مصطلح "مايجري وما لايجري"، ونُسب إلى الفراء كما ذكر ذلك ابن حجر العسقلاني في الفتح حين قال: «وهذا اصطلاح قديم يقولونللاسم المصروف مجرى والكلام المذكور للفراء»[7]، وتبعه من البصريين المبرد الذي عقد بابا سماه "باب ما يجري وما لايجري".[8]

---

[1]البقرة: الآية 19.

[2]أبو البركات ابن الأنباري: أسرار العربية، مطبعة بريل، ليدن –هولندا، (د ط)، 1882، ص186.

[3]الكهف: الآية 39.

[4]سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام هارون، القاهرة، (د ط)، 1977، ج1،ص395.

[5]جلال الدين السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج2،ص116.

[6]الكهف: الآية44.

[7]ابن حجر العسقلاني: فتح الباري شرح صحيح البخاري، تح: محب الدين الخطيب، دار الكتب السلفية، السعودية، ط1، 1899، ج1، ص20.

[8]محمد بن يزيد المبرد: المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، ط3، 1994، ج3،ص309.

•**اسم الإشارة:** هذا اصطلاح البصريين على ما يطلق عليه الكوفيين "الاسم المبهم"، ويعد الفراء السباق إلى هذا المصطلح حيث يقول:«وكل ما من الأسماء مبهم مثل قولهم: ماعندي أحد، وديار، وكراب، وعريب...فإن هذا يجري مؤنثه على التذكير».[1]

•**الاسم الخاص:** هذا المصطلح البصري الذي أطلقه سيبويه يقابله عند أهل الكوفة مصطلح المؤقت وغير المؤقت، فالأول هو العلم وهو ما سماه سيبويه بالاسم الخاص، والثاني هو النكرة يقول الفراء:«وبئس لا يليها مرفوع مؤقت ولا منصوب مؤقت(...)وإذا أوليتها معرفة فلتكن غير مؤقتة في سبيل النكرة».[2]

•**الحال:** هذا عند البصريين، يقابله القطع عند الكوفيين وأطلقه الفراء حيث يقول في قوله تعالى:﴿فيه هدى للمتقين﴾[3]:«إنه رفع من وجهين ونصب من وجهين...فأما النصب في أحد الوجهين فأن تجعل "الكتاب" خبرا ل "ذلك"، فتنصب "هدى" على القطع لأن النكرة لا تكون دليلا على المعرفة وإن شئت نصبت" هدى" على القطع من الهاء في "فيه" كأنك قلت" لاشك فيه هاديا»[4]، وقد سمى سيبويه الحال مفعولا فيه كما تبعه المبرد أيضا في تسميته الحال مفعولا فيه، يقول:«هذا باب من المفعول فيه، ولكن عزلناه مما قبله لأنه مفعول فيه وهو الذي يسميه النحويون الحال».[5]

•**حروف المعاني:** يقابله عند الكوفيين "الأدوات" وكان الفراء هو الواضع لهذا المصطلح الكوفي، وقد رجحه بعض الدارسين مثل المخزومي وأحمد مكي الأنصاري لما فيه من دقة في الدلالة، واختصار في اللفظ».[6]

•**الخبر:** هذا اصطلاح البصريين، وسماه الفراء من جانب الكوفيين "المرافع"[7]

•**الأسماء الستة:** مصطلح بصري، يطلق عليه الفراء من جانب الكوفيين مصطلح "الأسماء المضافة"، والتي هي: أب، أخ، حم، فوك، ذومال، هن.

---

[1] يحي بن زياد الفراء: المذكر والمؤنث، ص70.

[2] يحي بن زياد الفراء: معاني القرآن،ج1، ص56_57.

[3] البقرة: الآية2.

[4] يحي بن زياد الفراء: معاني القرآن، ج 1، ص11_12.

[5] يحي بن زياد الفراء: معاني القرآن،ج4، ص166.

[6] عوض محمد القوزي: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص174.

[7] المرجع نفسه: ص173.

•**الفصل**: هكذا هو عند البصريين، أما الكوفيين فيطلقون عليه"العماد"، يقول ابن يعيش:«الفصل من عبارات البصريين (...) والعماد من عبارات الكوفيين».[1]

•**حروف الجر**: كذلك سميت عند البصريين، وذهب الفراء من أهل الكوفة إلى تسميتها بمصطلح "الصفة"، يقول معلقا على قوله تعالى:﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا﴾[2]، قال: «يريد فلا جناح عليهما أن يتراجعا، أن في موضع نصب إذا نزعت الصفة»[3]، وكثر استعمال هذا المصطلح عند الفراء بشكل كبير مما يؤكد أنه من وضعه وقد نسب أبوجعفر النحاس إلى أنه كان يسمي حروف الخفض صفات، وأن الفراء يسميها محالا».[4]

يقول ابن يعيش في المفصل: «واعلم أن هذه الحروف تسمى حروف الإضافة، لأنَّها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى أسماء، وتسمى حروف الجر لأنَّها تجر من بعدها من الأسماء أي تخفضها وقد يسميها الكوفيون حروف الصفات، لأنَّها تقع صفات لما قبلها من النكرات».[5]

•**التوكيد**: هو مصطلح سيبويه، ويقابله عند الفراء مصطلح "التشديد"، حيث يقول في قوله عزوجل:﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾[6] مانصه: «فإن شئت رفعت السابقين بالسابقين الثانية (...) فإذا رفعت أحدهما بالآخر كقولك: الأول السابق، وإن شئت جعلت الثاني تشديدا للأولى ورفعت بقوله: ﴿أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾[7]».[8]

•**الضمير العائد**:وهو ما يقابل عند الكوفيين مصطلح "الضمير المجهول"، وهو ضمير غيبة يقدم لتفسير الكلام ويكون عائدا على غير مذكور تقدم بحيث تكون الجملة التي بعده تكون خبرا وتفسيرا له.

وقد سماه البصريون بعدة مسميات وهي: ضمير الشأن، والقصة، والحديث، والأمر.[9]

---

[1] ابن يعيش: شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، (د ط)، (د ت)، ج3، ص110.

[2] البقرة: الآية230.

[3] جمال الدين ابن هشام: الإعراب عن قواعد الإعراب، تح: عبد الرحمن العبيدي، دار الفكر، (د ت)، ط1، 1970، ص89.

[4] أحمد بن محمد النحاس: شرح القصائد التسع المشهورات، تح: أحمد خطاب، دار الحرية، بغداد، (د ط)، 1973، ج1،ص19.

[5] ابن يعيش: شرح المفصل،ج8، ص8.

[6] الواقعة: الآية12.

[7] الواقعة: الآية12.

[8] يحي بن زياد الفراء: معاني القرآن،ج3، ص122.

[9] الواقعة: الآية12.

•**المبتدأ**: مصطلحأهل البصرة للاسم الذي يكون في صدر الكلام ابتداء، في حين استعمل ثعلب مصطلح "المثال" فهو يقول: «"هذا" تكون مثالا وتكون تقريبا، فإذا كانت مثالا قلت: هذا زيد، هذا الشخص شخص زيد، وإذا شئت قلت: هذا الشخص كزيد»[1]، وهذا المصطلح لم يرد عند البصريين.

•**النفي والإثبات**: هو مصطلح البصريين، يقابله الجحد والإقرار عند الكوفيين، وقد وضعهما الفراء حيث يقول:«وضعت "بلى" لكل إقرار في أوله جحد»[2]، وقد استخدمه بشكل كبير في تفسيراته وتعليقاته وأمثلته ومن ذلك قوله:«لو قلت لقائل لك: أما لك مال؟ فلو قلت: "نعم" كنت مقرا بالكلمة بطرح الإستفهام وحده»[3]، كما عقد ابن السكيت للجحد بابين هما: (باب ما يتكلم فيه بالجحد)، و(باب ما لا يتكلم فيه إلا بجحد).[4]

ويرى الدكتور أحمد مكي الأنصاري أن اصطلاحي الفراء كان موفقين، فمصطلح الجحد يساير روح اللغة أكثر من مصطلح النفي الذي يساير روح الفلسفة، وأن استقرار مصطلح الإثبات راجح لأنه قد سارت به الركبان.[5]

•**لا النافية للجنس**:هو مصطلح أهل البصرة يقابله مصطلح "لا التبرئة" عند أهل الكوفة، وهو من وضع الفراء حيث يقول في قوله تعالى:﴿ فَلا فَرَثَ وَلا فُسُوقَ وَلا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾[6]، يقول:«الفراء على نصب ذلك كله بالتبرئة إلا مجاهد (...) ومن رفع بعضا ونصب بعضا فلأن التبرئة فيها وجهان: الرفع بالنون، والنصب بحذف النون».[7]

وسماها المبرد "لا" التي للنفي، ولكنه قال في معرض الكلام عليها: «إذا قلت (لارجل في الدار)، لم تقصد رجل بعينه، وإنما نفيت عن الدار صغير هذا الجنس وكبيره».[8]

---

[1] أحمد بن يحي: مجالس ثعلب، ج1، ص42.

[2] يحي بن زياد الفراء: معاني القرآن، ج1، ص52.

[3] المصدر السابق.

[4] ابن السكيت: إصلاح المنطق، تح: أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط3، 1949، ص385.

[5] أحمد مكي الأنصاري: الفراء ومنهجه في النحو واللغة، نشر الرسائل الجامعية، القاهرة، (د ط)، 1964، ص442.

[6] البقرة: الآية197.

[7] يحي بن زياد الفراء: معاني القرآن، ج1، ص121.

[8] يحي بن زياد الفراء: المقتضب، ج4، ص357.

•**الزيادة والحشو**: هذا مصطلح البصريين يقابله عند الكوفيين مصطلح "الصلة"، كما سماه الفراء ففي قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾[1]، قال: «العرب تجعل (ما) صلة في المعرفة والنكرة واحدا»[2]، ونسب ابن يعيش الصلة والحشو إلى الكوفيين كما نسب الإلغاء والزيادة إلى البصريين[3]، في حين النصوص النحوية تنطق بنسبة مصطلح الحشو إلى سيبويه[4].

•الفعل المتعدي: هكذا يسميه أهل البصرة، أما الكوفيون فيسمونه "الفعل المتعدي"، وهو مصطلح أطلقه الفراء، وذلك في قوله على قوله تعالى:﴿عُمْيًا وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾[5]، يقول:«ونصبه على وجهين: إن شئت على معنى تركهم عميا وبكما وصما، وإن شئت اكتفيت بأن توقع الترك عليهم في الظلمات ثم تستأنف (صما) بالذم لهم».[6]

•**اسم الفاعل**: وهو ما يسمى عند الكوفيين "الفعل الدائم"، وكثيرا مايسمونه فعلا إذا كان عاملا، فهو عندهم ثالث أقسام الفعل، إذ رفضوا فعل الأمر وجعلوه مقتطعا من المضارع وأحلوا مصطلح الفعل الدائم محله.[7]

•**المضمر (الضمير)**: هذا اصطلاح سيبويه والبصريين، في حين سماه الفراء "المكنى"، وذكر صاحب المحصل أن الضمير هو الكناية، وهو اسم المتكلم في خطابه إذا خاطب، واسم المخاطب في خطابه إذا خوطب، واسم الغائب بعد أن جرى ذكره.

•**ألف الوصل**: هكذا سماها البصريون في حين سماها الفراء من جهة الكوفيين ب "الألف الخفيفة"، حيث قال في قوله عزوجل:﴿يَوْمَ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ لِلَّذِينَ آمَنُوا انظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾[8]، خفيفة الألف على معنى الانتظار.

---

[1] آل عمران: الآية159.

[2] يحي بن زياد الفراء: معاني القرآن،ج1، ص244.

[3] ابن يعيش: شرح المفصل،ج8، ص128.

[4] سيبويه: الكتاب،ج1، ص229.

[5] الإسراء: الآية97.

[6] يحي بن زياد الفراء: معاني القرآن،ج1، ص16.

[7] الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن: مجالس العلماء، تح :عبد السلام هارون، الكويت،1962 ،ص312_349.

[8] الحديد: الآية13.

المطلب03: المنهج

أدى الاختلاف بين المدرستين البصرية والكوفية، إلى اختلاف منهج كل منهما في التعامل مع المادة العلمية، وسيأتي الحديث عن أهم النقاط التي يتمحور فيها الخلاف المنهجي بين هاتين المدرستين.

وأول ما يجب الإشارة إليه هو منهج البصريين، وذلك لأسبقيتهم الزمانية والعلمية، حيث تميز البصريون بالنشاط العملي، وعرفوا بكثرة إعمالهم للعقل، وقد أجمع الباحثون على أن هذا النشاط العقلي عند البصريين كان راجعا إلى تأثرهم بعلم الكلام ومنهج المعتزلة الذين قدموا العقل على النقل في الشرع، فاستمد منهم البصريون هذا المنهج وجعلوه منهجا في التعامل مع كلام العرب، ثم بنوا عليه القواعد والأصول، وذكر شوقي ضيف في كتابه الموسوم بالمدارس النحوية هاته النقطة وهي تأثر نحاة البصرة بالبيئة البصرية، حيث حملهم ذلك على أن نهجوا نهج المعتزلة وتأثروا بهم في الاعتداد بالعقل وطرحوا كل ما يتعارض معه، فأهملوا الشواذ في اللغة لهذا سمي نحاة البصرة أهل المنطق.

ويقول صالح بلعيد:«بالنسبة للبصرة كانت موطن العلوم العقلية، نشأ فيها علم الكلاموظهر الدعاة الأوائل لمذهب المعتزلة الذي لعب دورا مهما في تاريخ الفكر الإسلامي، والبصرة كما يعرف عنها حكمت المنطق وأخضعت الأصول إلى أحكام العقل إن وجد تعارض بين النقل والعقل،واصطنعت أساليب المتكلمين في تثبيت أصل أو توضيح القواعد».[1]

كما يجدر بنا في هذا المقام أن نعرج على نقطة مهمة في بيان منهج البصريين، وبيان المرحلة التي كمل فيها المنهج ولاشك أن ذلك إنما كان مع الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي يعد مرسي القواعد في شكلها النهائي حيث بذل جهدا كبيرا،إذ كان يرتحل من بادية إلى أخرى ومن قبيلة إلى أخرى من أجل السماع عن العرب، فكان يدون ما يسمعه منهم، كما كان يرتحل من مكان إلى آخر في البادية من أجل أن يسند له مسألة نحوية ما، وهذا ما جعله يجالس البدو ويساكنهم كأنه واحد منهم، ثم يعود بعد ذلك ليملي ما أخذه عنهم على تلميذه سيبويه الذي كان الوعاء الأمين الحافظ لكلام شيخه، وأكبر دليل على هذا كتابه"الكتاب" الذي نجده مستفيضا بأقوال الخليل، وكانت هذه المرحلة متميزة بإرساء القواعد التي يقوم عليها المنهج البصري، ومن بينها ماسيأتي ذكره:

[1] صالح بلعيد: في أصول النحو، ص146.

•جعلوا السماع هو الأصل الأول، وأوله كلام الله تعالى لأنه منزه عن الخطأ والزلل والتحريف، ثم النص الأدبي شعره ونثره، فجعلوا الشعر الجاهلي أولا ثم يليه الإسلامي فالأموي فالعباسي، ثم النثر سواء كان خطبا أو أمثالا أو حكما، أو مسامرات وحوارات يومية للعرب في أيامهم العادية.

•اشترط البصريون التواتر والاطراد في القياس، وذلك ما جعل منهج البصريين أقوى من منهج غيرهم لقوة الحجة التي ينقلونها عن طريق الاطرادوالتواتر.

•لايقيسون على الشاهد الواحد أو الناذر ويجعلونه شاذا، فهم يبنون قياسهم على الكثرة فالأكثر مع شرط التواتر، يقول السيوطي:«اتفقوا على أن البصريين أصح قياسا لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ».[1]

•استشهدوا بالقراءات السبع المتواترة كلها، واستبعدوا القراءات الشاذة فلم يستشهدوا بها إلا إذا دعمها شيء من كلام العرب وشعرهم.

•جعلوا معايير محددة للقبائل التي يأخذون منها الفصاحة، فجعلوها في مراتب غير متساوية فكانوا يأخذون عن أهل البادية الذين يسكنون عمق الصحراء، ولايأخذون عن غيرهم من أهل البوادي التي تجاور أهل الحضر، وبهذا فقد كانوا لايأخذون إلا عن العرب الخلص الأقحاح الذين بقيت عربيتهم سليمة محفوظة من اللحن.

•استبعدوا الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، وذلك لأنه في غالبه مروي بالمعني لا باللفظ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، كما أن من نقله من الصحابة كثير منهم لم يكن عربيا، فكانوا يخافون من زللهم في الناحية اللغوية والنحوية، لذلك لم يقبلوا الاحتجاج به والاعتماد عليه لوضع قواعد نحوية.

كما وضعوا شروطا أخرى للراوي الذي يأخذون عنه المادة اللغوية، وهاته الشروط هي:

•الوثوق من المصدر الوارد من لغة العرب، فكانوا يتحرون المصدر الذي وردهم منه الكلام، لأنهم جعلوا المصدر المعتمد هو أهل البادية الذين يسكنون قلب الصحراء.

[1] محمد بن الطيب الفاسي: فيض الانشراح من طي روض الاقتراح، تح: محمود فجال، دار البحوث الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات، (د ط)، 2002، ص1158.

•التأكد من أمانة الناقل وحفظه وعلمه ودقته، لذلك كان منهجهم اختبار من يشكون في سلامته أو اختلاطه كما فعل أبوعمر بن العلاء مع أبي خيرة الأعرابي حين شك فيه فقام باختباره.

•عدم الاعتداد بالراوي الواحد، وهذا مبني على اشتراطهم الاطراد لذلك لم يرضوا بالراوي الواحد بل جعلوه شاذا وفي المقابل اشترطوا التواتر في الشاهد الواحد، وهو أن ينقل شاهد ما من طرق عدة وهذا أدعى لصحته وصحة الاستشهاد به.

هذه هي النقاط الرئيسة التي يتمحور حولها المنهج البصري، وعليها بنى البصريون قواعدهم النحوية.

في المقابل يوجد المنهج الكوفي الذي يختلف اختلافا كبيرا عن نظيره البصري، إلا في نقاط محددة،«وتنص المراجع على أن الكوفة كانت موطن الروايات والأخبار والأشعار، وكثر فيها رواة الحديث وكذا المفسرون وأهل القراءات»[1]، فقد كانوا أهل حفظ ورواية وقراءات، ونجد ثلاثة من أصحاب القراءات المتواترة من أهل الكوفة وهم الإمام الكسائي، وعاصم، وحمزة، وقد سمي الكوفيون بأنهم أهل سماع وذاك لكثرة رواياتهم عن نظرائهم من البصرة، وهذا راجع إلى قبولهم كل مسموع دون تمحيص عكس أهل البصرة الذين غربلوا كل مسموع، فأبقوا على الصحيح الثابت وردوا الضعيف الساقط، وفيما يلي مجموعة من النقاط التي عليها يقوم المنهج الكوفي:

•توسعوا في الرواية بشكل كبير مفرط، حيث قبلوا كل مسموع عن العرب بغض النظر عن صحته وصحة من نسب إليه، كما لم يشترطوا الاطراد أيضا.

•اعتدوا بالمثال الواحدوقاسوا عليه وبنوا عليه القواعد حتى وإن كان شاذا، كما احتجوا بلغة عرب الحواضر، وقاسوا عليها أيضا في حين رفضها البصريون، يقول إبراهيم أنيس:«أما الكوفيون فقد أسسوا القياس على مروي عن العرب مهما قلت شواهده».[2]

•جعلوا القرآن الكريم المعيار الأول والمرجع الأعلى للقياس، ولم يفرقوا في ذلك بين القراءات المتواترة والقراءات الشاذة، بل جعلوها سواء في المرتبة نفسها، وذلك لتوقيرهم الكبير للقرآن الكريم، وهم أهل قراءات، وأغلبية أعلامهم أصحاب قراءات على غرار الكسائي وغيره.

---

[1] صالح بلعيد: في أصول النحو، ص149.

[2] إبراهيم أنيس: من أسرار العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط7، (د.ت)، ص12.

وأما النقطة الأخيرة فهي مشتركة بين المدرستين وهي متعلقة بالاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، فكل من المدرستين لم تحتج به، وهمّرذلك كما أشرنا من قبل،أن أغلب الحديث روي بالمعنى لا باللفظ، كما أن من رواة الأحاديث أعاجم ومولدين، فخاف النحاة من تسرب اللحن عن طريقهم إلى العربية فيفسدها خاصة وأنهم كانوا في مرحلة التقعيد للقواعد النحوية، فإذا اعتمدوا على غير الصحيح وبنوا عليه قواعد العربية أنتجوا نحوا عليلا لذلك لم يحتجوا بالحديث النبوي الشريف، وهذا الأمر كان مسلما به عهد النحاة الأوائل من أهل البصرة والكوفة على السواء.

الفصل الثاني:

قضايا الخلاف الجزئية في ألفية ابن مالك الأندلسي.

الفصل الثاني: قضايا الخلاف الجزئية في ألفية ابن مالك الأندلسي.

يعد هذا الفصل جانبا تطبيقيا لهذا البحث الذي يبحث في المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، وذلك من خلال ألفية ابن مالك رحمه الله تعالى.

حيث أني اقتصرت في هذا الفصل على ذكر المسائل الخلافية التي أوردها ابن مالك في ألفيته، فتارة يذكر المسألة مع ذكر قول لأحد الطرفين سواء من البصريين أو الكوفيين، وتارة أخرى يذكر لفظ الخلاف في المسألة دونما تعيين، ولعل ذلك راجع إلى كثرة الأقوال في المسألة الواحدة، فلا يكاد يخلو باب من أبواب النحو في المجمل من خلاف ما، وقد حوت ألفية ابن مالك خمس عشرة مسألة خلافية ذكرها المصنف، ولو قارنا عدد المسائل الخلافية الموجودة في النحو العربي بالعدد الذي ذكره ابن مالك لوجدناها قليلة جدا، لكن كما قيل إذا عرف السبب بطل العجب، فنقول جوابا على هذا، أن ابن مالك قد وضع الألفية لهدف تعليمي، حيث أراد من خلالها أن يجمع قواعد اللغة العربية لكي يستطيع من أراد تعلمها أن يتعلمها ببساطة دون تعقيد، لأن المبتدئ لو توغل في كتاب تراثي من كتب النحو العربي سوف لن يفهم شيئا منها، لذلك تعمد ابن مالك ذكر الأبواب النحوية في اللغة العربية في شكل أرجوزة ليسهل حفظها وتعلم القواعد منها.

وقد قمت في بحثي التواضع هذا بتصنيف هذه المسائل في مباحث ثلاثة، نحوية، وصرفية، وصوتية، وكان النصيب الأوفر منها نحويا، وقد جاءت مرتبة على حسب الأبواب التي جعلها ابن مالك في ألفيته.

المبحث الأول : القضايا الخلافية التركيبية.

نالت القضايا النحوية التركيبية حيزا كبيرا في المسائل الخلافية التي نص عليها ابن مالك في الألفية، وذلك مقارنة بالقضايا الأخرى الصوتية والصرفية، حيث نجده ذكر عشرة مسائل تركيبية من أصل خمسة عشر ضمها المتن وهذا عائد بالأساس طبيعة اللغة العربية التي يغلب عليها الجانب التركيبي دون غيره من الجوانب الأخرى، ومرد ذلك بالأساس إلى اتساع أبواب النحو العربي من ناحية التركيب بشكل كبير جدا إذا ما قارناه بالنواحي الصرفية والصوتية وحتى الدلالية، فلما كان الأمر كذلك نتج عنه وجود مسائل تركيبية كثيرة جدا، هذا من ناحية الأبواب وكل باب منها يضم تحته مسائل جزئية عديدة،لذلك كانت الغلبة للجانب التركيبي دون غيره من الجوانب الأخرى.

المطلب الأول: اتصال الضمير وانفصاله في باب أعطى، وكان، وظن.

باب النكرة والمعرفة:

قال ابن مالك :

وَصِلْ أو افْصِلْ هاَ سَلْنيهِ وَما أشْبهُهفي كُتْبهُ الخُلفُ انتمى

كذاكَ خِلْتَنِيهِ واتصـــــــالا أَخْتارُ، غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالَا

ذكر الناظم في هذين البيتين مسألة خلافية تتعلق بالمتعدي إلى مفعولين،وأشار إلى ذلك بقوله:«سلنيه» وهذين المفعولين الثاني فيهما ليس خبرا في الأصل«نحو : الدرهم سلنيه، فيجوز لك في هاء «سلنيه» الاتصال نحو:سلنيه، والانفصال نحو: سلني إياه، وكذلك كل فعل أشبهه نحو: الدرهم أعْطَيتكَه، وأعْطَيتُكَ إياه».[1]

ذهب المصنف إلى القول بجواز الأمرين، فجاز الفصل وجاز الوصل كذلك على السواء، وذهب سيبويه إلى أن الاتصال فيها واجب والانفصال إنما هو مخصوص بالشعر، كما ذكر ذلك ابن عقيل في شرحه للألفية حيث

[1] ابن عقيل بهاء الدين عبد الله بن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،تح: محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2009، ج1، ص86.

يقول:«وظاهر كلام المصنف أنه يجوز في هذه المسألة الانفصال والاتصال على السواء وهو ظاهركلام أكثر النحويين، وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها واجب،وأن الانفصال مخصوص بالشعر».[1]

وقول الناظم«كنته الخلف انتمى»، أي أنه إذا كان خبر «كان» وأخواتها ضميرا فإنه يجوز الوصل والفصل كذلك، وقد ورد الأمران كثيرا في كلام العرب،«فمن الانفصال قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

لئن كان إياه قد حال بعدنا عن العهد، والإنسان قد يتغير

ومن الاتصال قول أبي الأسود الدؤلي يخاطب غلاما له كان يشرب النبيذ فيضطرب شأنه وتسوء حاله:

فإن لا يكُنَها أو تكُنه فُإنهأخوها غذته أمه بلبانها ».[2]

فالشاهد في البيت الأول لعمر بن أبي ربيعة قوله «كان إياه» فقد فصل، والشاهد في البيت الثاني لأبي الأسود قوله «لا يكنها أو تكنه» فقد وصلها، واختار ابن مالك الوصل فيها نحو: كنته، بناء على بيت أبي الأسود وذهب سيبويه إلى اختيار الفصل بدليل ورود ذلك عن العرب ومنه البيت الذكور آنفا لعمر بن أبي ربيعة.

وقول الناظم «كذاك خلتنيه» هو إشارة إلى كل فعل تعدى إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل وهما ضميران، فاختار المصنف الاتصال فلا يصح عنده أن يقال: خلتني إياه، ويصح على قول غيره، وهذا ما نصه بقوله «واتصالا أختار وغيري اختار الانفصالا» فهو يرى الاتصال، وخالف في ذلك سيبويه الذي اختار الانفصال، وهو مذهب الجمهور من النحاة، في مقابل ذلك نجد ابن مالك والرماني وابن طراوة اختاروا مذهبا مخالفا لما عليه جمهور النحاة، هذا وقد ورد كلا الأمران في الفصيح ، فمن الانفصال قوله تعالى:﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا ۖ وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيرًا لَّفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ﴾.[سورة الأنفال :الآية 43]"وقول الشاعر:

بلغت صنع امرئ برٍ إِخالكَه إُذا لم تزل لاكتساب الحمد مبتذرا

ومن الانفصال قول الشاعر:

أخي حسبتك إياه وقد ملئت أرجاء صدرك بالأضغان والإحن ».[3]

---

[1] ابنعقيلبهاءالدينعبداللهبنعقيل: شرحابنعقيل، ج1، ص86.

[2] محي الدين عبد الحميد :منة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، دار الطلائع، القاهرة، 2009، ج1، ص86.

[3] محي الدين عبد الحميد : منة الجليل،ج1 ص87.

وحاصل القول في هذه المسألةأن غالبية الشراح رجحوا مذهب سيبويه لأنه مذهب الجمهور، وهذا ما صرح به ابن عقيل في شرحه، فيرى أن الفصل في خبر كان ضميرا، وفي المفعول الثاني من الفعل المتعدي إلى مفعولين هو الصحيح،إلا أن الحق في المسألة هو ما ذكره محي الدين عبد الحميد في تحقيق شرح ابن عقيل، وهو أن الاتصال أرجح من الانفصال كما هو مذهب ابن مالك، وذلك لكثرة وروده في كلام العرب كما في الأبيات السابقة كذلك يرجحه ورود خبر كان متصلا في الحديث النبوي الصحيح وهو قوله صلى الله عليه وسلم:«إن يكنه فلن تسلط عليه، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله».[1]

كذلك ورود الاتصال في آيات القران الكريم في المفعول الثاني من باب ظن كقوله عز وجل آنفا في الآية السالفة في مقابل ذلك لم يرد في القرآن الكريم الانفصال في أحد البابين أصلا، وحسبنا في هذا أن يكون الاتصال هو الطريق الذي استعمله القرآن الكريم بشكل كثير ومطرد.

[1] أبو مسلم الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري: صحيح مسلم، تح: نظر بن محمد الفاريابي أبو قتيبة، دار طيبة،ط1، 2006،ج2، ص 1338.

المطلب الثاني: تقديم خبر ليس عليها.

باب كان

قال ابن مالك:

وَمَنْعَ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفُ وَذُ قَمَامَ مَا بِرَفْعٍ يَ كْتَفِي

ذكر الناظم في هذا البيت مسألة متعلقة بتقديم خبر ليس، وقد اختلف النحاة في هذه المسألة فذهب قوم إلى جواز تقديم خبر ليس وهو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى المنع وهو ما أشار إليه المؤلف في مطلع البيت وتبعهم في هذا من البصريين أبو العباس المبرد والزجاج وابن السراج، أما سيبويه فاختلف النقل عنه فزعم بعضهم أنه يرى المنع، وزعم البعض الآخر أنه يرى الجواز،وفند ابن الأنباري زعم من قال أن سيبويه يرى الجواز حيث يقول:«وزعم بعضهم أنه-أي تقديم خبر ليس- مذهب سيبويه، وليس بصحيح، والصحيح أنه ليس في ذلك نص».[1]

نجد ابن مالك في هذه المسألة قد اكتفى بذكر المنع، وبيانأنه المختار وذلك في قوله «أصطفي»، فلم يذكر رأيه في المسألة صراحة، وذهب بعضهم إلى القول أن في قوله «أصطفي» احتمالين:

«أحدهما: أنه يريد من اختار المنع من النحويين، وهم الكوفيون.

والثاني: أنه يريد نفسه، أي أني اخترت مذهب المانعين لما قام على صحته من الدليل وإن كنت في ذلك مخالفا لجمهور البصريين ».[2]

فالمؤلف لم يذكر مذهبه صراحة في الألفية، ومن قال أنه يقصد من قوله « اصطفى » يعني أختار،إنما بنى قوله ذلك على مانصه المصنف في الكافية الشافية التي تعد الألفية زبدتها، حيث ذكر صراحة فيها أن مذهبه هو المنع وقال:« والمنع أحب إلي من شبه « ليس »بما في النفي وعدم التصرف»[3]،كما صرح بذلك في التسهيل

---

[1] أبو البركات بن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الطلائع، القاهرة، 2009، ج1، ص147.

[2] أبو إسحاق الشاطبي: المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، مخطوطة مصورة في خمسة أجزاء بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ،ج1، ص351.

[3] أبو عبد الله ابن مالك الأندلسي: شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون، ط1، 1982، ج1، ص397.

حيث يقول :« ولا يتقدم خبر « دام »اتفاقا، ولا خبر ليس على الأصح ».[1]

وذكر صاحب الإنصاف هذه المسألة برقم ثمانية، حيث بسط فيها حجج كل من البصريين والكوفيين بسطا مفصلا ذاكرا مالهم وما عليهم، ثم خلص في الأخير إلى اختيار مذهب الكوفيين، حيث يرى هو الآخر منع تقدم خبر ليس عليها، وفي مايلي حجج الفريقين:

أما الكوفيون فقالوا أن « ليس » فعل غير متصرف فلا يجري مجراه، كما هو الحال بالنسبة لـ « كان » فإنها متصرفة، لذلك أجريت مجرى الفعل فنقول: كان يكون فهو كائن وكن ، وذلك لا يصح في « ليس »، «وإذا كان كذلك فوجب أن لا يجري مجرى ما كان فعلا متصرفا فوجب أن لا يجوز تقديم خبره عليه كما كان ذلك في الفعل المتصرف، لأن الفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفا في نفسه » .[2]

فلما كان « ليس » فعلا غير متصرف في نفسه لم يتصرف عمله فلم يجري مجرى الفعل المتصرف، فوجب إذا أن لا يتقدم خبره عليه، بعكس الفعل «كان ».

وأما البصريون فقالوا أنه يجوز تقديم خبر ليس، و استدلوا لما جاء في القرآن الكريم، وهو قوله عز وجل:﴿ **أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ**﴾.[سورةهود :الآية8] ووجه الشاهد في الآية الكريمة هو قوله سبحانه « يوم يأتيهم »، حيث قدم معمول خبر ليس على ليس وقوله « يوم يأتيهم » يتعلق بمصروف، وقد قدمه على ليس، لأنه « لو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس و إلا لما جاز معمول خبرها عليها لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، ألا ترى أنه لم يجز أن نقول « زيد أكرمت » إلا بعد أن جاز « أكرمت زيدا » فلو لم يجز تقديم « مصروف » الذي هو خبر ليس على ليس،وإلا لما جاز تقديم وإلا لما جاز تقديم معموله عليها، والذي يدل على ذلك أن الأصل في العمل للأفعال، وهي فعل، بدليل إلحاق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة بها، وهي تعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والظاهرة والمضمرة كالأفعال المتصرفة، فوجب تقديم معمولها عليها».[3]

---

[1] ابن مالك الأندلسي: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي،1967،ص54.

[2] أبو البركات بن الأنباري:الإنصاف في مسائل الخلاف،ج1، ص147.

[3] أبو البركات بن الأنباري :الإنصاف في مسائل الخلاف،ج1، ص148.

هذا ذكر لبعض الحجج التي احتج بها الفريقان للدفاع عن رأيهم وقولهم، وقد اختار صاحب الإنصاف كما قلنا مذهب الكوفيين حيث يقول: « والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيون ».[1] وقد رد على حجج البصريين التي ذكروها في معرض تقريرهم لقولهم بجواز تقديمخبر ليس عليها، فيرى أن احتجاجهم لقوله تعالى:«**أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ**»في غير محله ولا حجة لهم فيه، لأن « يوم » مرفوع بالابتداء وما بني على الفتح إلا لأنه مضاف إلى الفعل، وعليه فليس « يوم » متعلق بمصروف ولا هو منصوب.

وقولهم إن الأصل في العمل للأفعال و « ليس » فعل يعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والمضمرة والظاهرة، فالرد على هذا بأن يقال « هذا يدل على جواز إعمالها لأنها فعل والأصل في الأفعال أن تعمل ولا يدل على جواز تقديم معمولها،لأن تقديم المعمول على الفعل يقتضي تصرف الفعل في نفسه، و « ليس »فعل غير متصرف فلا يجوز تقديم معمول عليه ».[2]

- هذا حاصل في المسألة من خلاف والله تعالى أعلى وأعلم .

[1] ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف،ج1، ص149.

[2]المصدر نفسه، ص ن.

المطلب الثالث: نيابة المفعول الثاني عن نائب الفاعل في باب «ظن»

نيابة المفعول الثاني والثالث في باب «أرى»

باب نائب الفاعل

قال ابن مالك:

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ ... فِيمَا لَهُ كَنِيلَ خَيْرٌ نَائِلٍ

....

فِي بَابِ ظَنَّ وَأَرَى الْمُنْعُ اشْتَهَرْ ... وَلَا أَرَى مَنْعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ

معنى هذا أن الفعل إذا كان متعديا إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل كظن أخواتها، أو كان متعديا إلى ثلاثة مفاعيل ك«أرى» وأخواتها فالأشهر عند النحاة المنع كما ذكر الشراح ذلك، ومنه قول ابن عقيل في شرحه للألفية :«فالأشهر عند النحويين أنه يجب إقامة الأول، ويمتنع إقامة الثاني في باب «أعلم» فتقول :ظُنَّ يَدٌ قَائِمًا ولا يجوز :ظُنَّ يَدًا قَائِمًا، وتقول :أُعْلِمَ يَدٌ فَرَسَكَ مُسْرَجًا، ولا يجوز إقامة الثاني فلا تقول :أُعْلِمَ يَدٌ فَرَسَكَ مُسْرَجًا، ولا إقامة الثالث فلا تقول :أُعْلِمَ يَدًا فَرَسَكَ مُسْرَجًا».[1]

أما ابن مالك فذهب إلى القول بجواز ذلك وعدم امتناعه إذا كان القصد ظاهرا، أي إذا أمن اللبس فإنه يجوز إقامة الثاني من باب ظن وأخواتها، والثاني والثالث من باب أرى ، وهذا ما عناه المؤلف بقوله «ولا أرى منعا إذا القصد ظهر» وهو في هذا على مذهب أبي سعيد السيرافي وهو من نحاة البصرة من أصحاب الطبقة العاشرة،فيرى هذا الأخير الجواز إذا أمن اللبس وظهر القصد، وقد ورد في التسهيل قول المصنف:«ولا تمنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقا إن أمن اللبس ولم يكن جملة أو شبهها، خلافا لمن أطلق المنع في باب ظن وعلم».[2]

---

[1] ابن عقيل : شرح ابن عقيل للألفية،ج2، ص92.

[2] ابن مالك : التسهيل،ص77.

والنحاة في هذه المسألة على أربعة أقوال، فريق قال بالمنع مطلقا وهو ما أشار إليه ابن مالك في قوله آنفا «خلافا لمن أطلق المنع» وفريق قال بالجواز إذا أمن اللبس ومنهم المصنف، وفريق ثالث رأى المنع في باب «أعلم»وهذا لم يذكره ابن مالك تصريحا لكنه تعرض له التزاما لأن الثالث من باب« أعلم »هو الثاني من باب «علم » وفريق رابع نقل الإجماع على منع نيابة المفعول الثاني والثالث من باب «علم» وذكر ابن عقيل أن هذا الزعم غير صحيح –أي الاتفاق على منعه– ونقل هذا الاتفاق عن ابن الربيع وابن المصنف والصحيح أن فيه خلاف.

المطلب الرابع : تنازع العاملين في معمول واحد

باب التنازع في العمل

قال ابن مالك :

إِنْ عَامِلاَنِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ قُلْ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ

وَالثَّانِي أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَة وَاخْتَارَ عَكْساً غَيْرُهُمْ ذَا أُسْوَه

معنى هذا أنك إذا قلت : قام وقعد زيد، فإن زيدا رفعه بأحد الفعلين السابقين، وقد يكون منصوبا مثل قولك: رأيت وأكرمت زيدا، ولا خلاف في هذا وهو معنى كلام المصنف في البيت الأول، وإنما الخلاف في أيهما أولى بالعمل هل هو الفعل الأول أو الفعل الثاني.

ذكر في البيت الثاني أن مذهب أهل البصرة هو إعمال الفعل الثاني أما مذهب أهل الكوفة فهو إعمال الفعل الأول، وكل فريق له حجته في السماع والقياس، فالبصريون قالوا إنَّإعمال الثاني أولى وذلك لقربه منه، والكوفيون قالوا بل الأولى إعمال الأول لتقدمه عليه،في حين اكتفى ابن مالك في هذه المسألة بذكر الخلاف فقط ولم يصرح برأيه.

وذهب الشاطبي إلى القول أنه يفهم من تصريحه بمذهب البصريين دون الكوفيين ميله إلى اختيار مذهب البصريين حيث يقول :«وكأن الناظم مائل مع البصريين لكثرة السماع في إعمال الثاني، ولذلك –والله أعلم– قدمه».[1]

والحقيقة أن كل فريق له مستند من النقل والقياس، فقد ورد كلا الأمران في الفصيح، فأما البصريون«احتجوا بأن قالوا :الدليل على أن الاختيار إعمال الفعل الثاني النقل والقياس، أما النقل فقد جاء كثيرا ومنه قوله اللهتعالى:﴿**آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا**﴾[2]،فأعمل الثانيوهو أفرغ، ولو أعمل الأول لقال أفرغه عليه، وقال

[1] أبو إسحاق الشاطبي : شرح الشاطبي،ج2، ص94-95.

[2] الكهف :الآية 96.

تعالى:(هاؤوم اقرؤوا كتابيه)[1]، فأعمل الثاني وهو اقرءوا ولو أعمل الأول لقال اقرؤوه... وقال الشاعر وهو الفرزدق:

ولكن نصفا لو سببت وسبني بنو عبد شمس من مناف وهاشم

فأعمل الثاني، ولو أعمل الأول لقال: سببت وسبوني بني عبد شمس، بنصب «بني»وإظهار الضمير في سبني»[2].

ومن ناحية القياس فقالوا لقربه من الاسم فكان إعماله هو الأولى «ألا ترى أنهم قالوا:خشنت بصدره وصدر زيد، فيختارون إعمال الفعل فيه لأنها أقرب إليه منه، وليس في إعمالها نقض معنى، فكان إعمالها أولى»[3].

هذا فيما يتعلق بالحجج التي احتجوا بها، وقد اكتفيت بذكر بعضها من القران الكريم والشعر العربي.

وبالمقابل نجد الكوفيين«احتجوا بأن قالوا: الدليل على أن إعمال الفعل الأول أولى النقل والقياس، أما النقل فقد جاء ذلك عنهم كثيرا قال امرؤ القيس:

فلو أن ما أسعىلي‌هإلأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال

فأعمل الأول ولو أعمل الثاني لنصب «قليلا» وذلك لم يروه أحد.

وقال الآخر:

ولما أن تحمل آل ليلى سمعت ببينهم نعب الغرابا

---

[1] الحاقة :الآية 19.

[2] ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف،ج1، ص88-89.

[3] المصدر نفسه، ص92.

فأعمل الأول ولذلك نصب الغراب، ولو أعمل الثاني لوجب أن يرفع، وأما القياس فهو أن الفعل الأول سابق الفعل الثاني وهو صالح للعمل كالفعل الثاني إلا أنه لما كان مبدوء به كان إعماله أولى لقوة الابتداء والعناية به».[1]

إذا لكل فريق حججه ومستنده من النقل سواء من القران الكريم أو من كلام العرب، وقد اختلف النحاة في ترجيح واختيار أحد المذهبين، فذهب ابن الأنباري في الإنصاف إلى ترجيح مذهب البصريين.

وإلى هذا ذهب المرادي كذلك،وقد احتج على هذا بكثرة السماع عن العرب في إعمال الثاني حيث يقول:«والصحيح مذهب البصريين،لأن إعمال الثاني هو الأكثر، وإعمال الأول قليل».[2]

[1] ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف،ج1، ص82-83-84.

[2]ابن أم القاسم المرادي: توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، ط2، مصر،ج2، ص65.

المطلب الخامس: خروج سوى عن الظرفية

باب الاستثناء

قال ابن مالك:

وَ لِسِوًى سُوًى سَواءٍ اجْعَلاَ عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلاَ

معنى هذا الكلام أن «سوى» تكون اسما وظرفا، وهذه المسالة خلافية بين النحاة، فذهب أهل البصرة وعلى رأسهم سيبويه إلى القول بأن« سوى» ملازمة للظرفية ولا تكون اسما ولا تخرج عن الظرفية إلا للضرورة الشعرية، وبهذا قال الفراء وهو كوفي المذهب بل من أعلام مذهب أهل الكوفة، أما جمهور أهل الكوفة فيرى بما راه ابن مالك، من أنها تكون اسما وظرفا وتجري عليها العلامات الإعرابية الخاصة بالاسم من رفع ونصب وجر، وعليه فابن مالك في هذه المسألة رجح مذهب الكوفيين ويدل عليه قوله في البيت الشعري المذكور أعلاه، وقوله كذلك في شرح الكافية الشافية:

سِوَى وَغَيْرَ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرْ وَعَدِمَ النَّظرُوفِ مُشْتَهِرْ

وَمَانِعِ تَصْرِيفِهِ مَنْ عَدَّهُ ظَرْفاً إِذَا القَوْلُ لِلدَّلِيلِ دُرْ

وفيما يلي نذكر حجج كل فريق في تبريرهم لرأيهم الذي ذهبوا إليه كما جاءت في الإنصاف لابن الأنباري «أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أنها تكون اسما بمنزلة «غير» ولا تلزم الظرفية أنهم يدخلون عليها حرف الخفض، قال الشاعر:

ولا ينطق المكروه من كان منهم إذا جلسوا منا ولا من سوائنا

فأدخل عليها حرف الخفض، وقال الشاعر:

تجانف عن جو اليمامة ناقتي وما قصدت من أهلها لسوائها

فأدخل عليها لام الخفض فدل على أنها لا تلزم الظرفية».[1]

[1] ابن مالك: شرح الكافية، ج2، ص717.

هذا فيما يتعلق بحجج الكوفيين، وقال البصريون:«إنما قلنا ذلك لأنهم ما استعملوه في اختيار الكلام إلا ظرفا، نحو قولهم «مررت بالذي سواك» فوقوعها هنا يدل على ظرفيتها بخلاف غير، ونحو قولهم« مررت برجل سواك» أي مررت برجل مكانك، أي يعني غناءك ويسد مسدك، وقال لبيد:

وابذل سوام المال إِ نَّ سواءهَا دُهما وجونا

فنصب على الظرف، ونصب « دهما» ب «إن»، كقولك: إن عندك رجلا».[1]

هذه هي حجج الفريقين البصري والكوفي في تبرير اختيارهم في هذه المسألة التي تبقى خلافية بين المدرستين.

[1] ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1،ص241.

المطلب السادس: تقديم الحال على صاحبهما المجرور بحرف جر أصلي

باب الحال

قال ابن مالك:

وَسْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ ... وَلَا أُمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

معنى كلامه أنه لا يجوز أن يتقدم الحال على صاحبه المجرور بحرف جر أصلي لورود السماع بذلك، وذلك نحو قولك: مررت بهندٍ جالسةً، فجاز أن تقدم الحال على صاحبه هاهنا فتقول: مررت جالسةً بهندٍ.

ولا خلاف بين النحاة في جواز تقديم وتأخير الحال عن صاحبه إذا كان مجرورا بحرف جر زائد لكنهم اختلفوا في تقديم الحال على صاحبه إذا كان مجرورا بحرف جر أصلي، وهو ما أشار إليه ابن مالك في البيت أعلاه من قوله « ولا أمنعه» أي أنه يجوز تقدمه خلافا لمن ذلك، وهذا إشارة منه إلى وجود خلاف في المسألة، ومن هذا يعلم أن مذهب ابن مالك في المسألة هو جواز تقدم الحال على صاحبه المجرور بحرف جر أصلي لورود السماع بذلك كما ذكر ابن عقيل أيضا ورود السماع به حيث يقول:« وتابعهم المصنف في ذلك لورود السماع ومنه قوله:

لئن كان برد الماء هيمان صاديا ... إليَّ حبيبا إنها لحبيب

ف«هيمان» و«صاديا» حالان من الضمير المجرور ب«إلى» وهو الياء، وقوله:

فإن تك أذواد أُصبن ونسوة ... فلن يذهبوا فرعا بقتل حبال

ف«فرعا »حال من« قتل»».[1]

وقد تابع ابن مالك في اختياره هذا أبا علي الفارسي، وبعض الكوفيين ومنهم ابن كيسان، وهؤلاء جميعا يرون جواز التقديم مطلقا دونما تفصيل، وجدير بالذكر أن ابن مالك صرح بضعف هذا الرأي لكنه لا يمتنع كما ذكر في

[1] ابن عقيل: شرح ابن عقيل للألفية،ج2، ص195-196.

التسهيل« وتقديمه على صاحبه المجرور بحرف ضعيف على الأصح لا ممتنع».[1]

وقوله «على الأصح»إشارة إلى قول الجمهور الذين يرون أنه لا يجوز أن يتقدم الحال على صاحبه المجرور بحرف جر أصلي، وهذا هو الذي عليه جمهور البصريين، فلا يصح عندهم قولك: مررت جالسة بهند، بل تقول:مررت بهند جالسة، وهذا هو ما صح عن سيبويه وجمهور نحاة البصرة، وقد برروا مذهبهم هذا بالالتزام برد حجج القائلين بالجواز الذين بدورهم استندوا إلى آيات قرآنية وأشعار عربية، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ **وَمَا أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةٗ لِّلنَّاسِ**﴾[2]، فقال البصريون «أما الأبيات فإنها شعر، وما كان دليله الشعر وحده ولم يوجد من كلام العرب المنثور مثله فإنه لا يثبت، لأن ما سبيله الشعر وحده يعتبر ضرورة، وأما الأبيات فذكروا أنها تحتمل وجوها من الإعراب غير الذي ذكره المجيزون، والدليل متى احتمل وجها أو وجوها لم يبقى مستندا صالحا للاستدلال».[3]

ذهب جمهور الكوفيين إلى تفصيل ذلك، فلم يقولوا بالمنع مطلقا ولا بالجواز مطلقا، بل جعلوا لذلك تفصيلا فقالوا أنه يجوز أن يتقدم الحال على صاحبه في حالات ثلاثة « أولها أن يكون المجرور ضميرا نحو قولك: مررت بك ضاحكة، فإنه يجوز أن تقول:مررت ضاحكة بك، وثانيها أن يكون المجرور أحد اسمين عطف ثانيهما على المجرور نحو قولك:مررت بزيد وعمرو مسرعين، فإنه يجوز أن تقول:مررت مسرعين بزيد وعمرو، وثالثها أن يكون الحال جملة فعلية نحو قولك: مررت بهند تضحك، فإنه يجوز لك أن تقول: مررت تضحك بهند، ومنعوه في عدا ذلك».[4]

---

[1] ابن مالك: التسهيل،ص110.

[2] سبأ:الآية 28.

[3] محي الدين عبد الحميد: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، دار الطلائع، القاهرة، 2009، ج2، ص228.

[4] المرجع نفسه.

المطلب السابع: الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف أو المجرور

باب التعجب

قال ابن مالك:

بِأَفْعِلْ انْطِقْ بَعْدَ مَا تَعَجُّبًا أَوْ ... جِئْ بِأَفْعِلْ قَبْلَ مَجْرُورٍ بِيَا

....

وَفَصْلُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرّ ... مُسْتَعْمَلٌ وَالْخُلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرّ

يقول ابن مالك هنا أن الفصل بين فعل التعجب ومعموله، وارد عن العرب وقد استعملوه في كلامهم، ومن ذلك قولك:ما أصبرَ في المحن زيدًا، فتفصل فعل التعجب«أصبرَ » عن معموله «زيدًا» وفي قولك: أكرِمْ بخالدٍ عند نزول الضيف، فتقول أيضا:أكرِمْ عند نزول الضيف بخالدٍ، ثم ذكر أن الخلاف في هذا موجود بين النحاة وذلك في قوله« والخلف في ذاك استقر».

ثم إن الناظم لم يذكر رأيه صراحة بل اكتفى بالتنويه إلى الخلاف وذكر كذلك ورود الفصل بين فعل التعجب ومعموله عن العرب واستعمالهم له في كلامهم، وقد يفهم من قوله «مستعمل» أنه يرى جواز ذلك خلافا لمن منع يقول المكودي:«وفهم من قوله مستعمل أن مذهبه موافق لمن أجاز ذلك»[1]،وعلل ابن مالك تجويز الفصل بما ورد عن العرب، ذلك أن العرب كانت تفصل بينهما، وهذا ثابت عنهم« وفي الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور خلاف، والصحيح جوازه لثبوته عن العرب».[2]

وهذا الذي ذهب إليه الناظم هو مذهب الفراء وغيره من الكوفيين، وتبعهم من البصريين الزجاج والفارسي واحتجوا بما ورد عن العرب، ومن ذلك قول معد بن يكرب رضي الله عنه:«لله در بني سليم ما أحسن في الهيجاء لقاءها وأكرم في اللِيات عطاءها، وأثبت في المكرمات بقاءها».[3]

---

[1] أبو زيد عبد الرحمن بن صالح المكودي: شرح المكودي على الألفية، تح: فاطمة راشد الراجحي، جامعة الكويت 1992،ج1،ص128.

[2] ابن مالك: التسهيل،ج2،ص96.

[3] ابن عقيل: شرح ابن عقيل ،ج3، ص116.

ففصل فعل التعجب عن معموله في كل من «أحسن» ومعمولها «لقاءها» وكذا «أكرم» ومعمولها «عطاءها» وأيضا «أثبت» ومعمولها «بقاءها»، هذا فيما يتعلق بالنثر، أما من الشعر نجد «قول بعض الصحابة رضي الله عنهم:

وقال نبي المسلمين تقدموا وأحبب إلينا أن تكون المقدما».[1]

ومنع أغلب البصريين الفصل وفي مقدمتهم الأخفش وأبو العباس المبرد، وكلاهما بصريان من أعلام أهل البصرة وقد احتجوا على منعهم للفصل بأن قالوا:«أن التعجب يجري مجرى الأمثال للزومه طريقة واحدة لا يتصرف فيها في التقديم والتأخير ولا في الفصل»[2]، فلا يصح عندهم أن تقول: ما أحسن مارا بزيد، بل تقول:ما أحسن بزيد مارا.

ذهب عامة الشراح للألفية إلى اختيار مذهب الكوفيين الذي يقتضي جواز الفصل، لأنه قد ورد استعماله عن العرب، في حين أن ما ذكره البصريون من حجة فيه تضييق على اللغة العربية بما لا يتفق مع مرونتها، والعلم عند الله تعالى.

[1] المصدر السابق.

[2] موفق الدين ابن يعيش: شرح المفصل، تقديم إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية،ط1، بيروت ، 2001، ج4،ص422.

المطلب الثامن: الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز في باب نعم وبئس

باب نعم وبئس

قال ابن مالك:

وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرْ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمُ قَدِ اشْتَهَرْ

ومعنى كلامه أن الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر فيه خلاف بين النحاة وهو خلاف مشهور، فذهب فريق منهم إلى القول بالجواز مطلقا، وذهب فريق آخرإلى منع ذلك مطلقا، وذهب فريق ثالث إلى رأي وسط بينهما فقالوا بالتفصيل في المسألة.

فالذين قالوا بالجواز استدلوا بما ورد مسموعا عن العرب كقول جرير بن عطية:«

والتغلبيون بئس الفحل ُ فحلهم فحلاً وأمهم لَكَّاءُ مُنْطِيقُ

وقوله أيضا :

تزود مثل زادِ أبيك فينا فنعم الزادُ زادُ أبيك زادًا ».[1]

فجمع بين الاسم الظاهر والتمييز كما في البيت الأول «الفحل–فحلا» وفي البيت الثاني «الزاد–زادا»، وهذا مذهب جماعة من البصريين منهم المبرد والفارسي وابن السراج.

فالذين قالوا بعدم الجواز مطلقا نجد على رأسهم سيبويه وأبو سعيد السيرافي اللذان منعا ذلك مطلقا، فلا يصح عندهم أن تقول« نعم الرجل رجلا زيد»، لأن التمييز عندهم لا يرفع الإبهام ،وذهبوا إلى تأول السماع الذي ورد عن العرب، فقالوا مثلا في البيت الذي ذكرناه آنفا في معرض بسط حجج القائلين بالجواز، كما هو في بيت جرير«والتغلبيون بئس الفحل ُ فحلهم فحلاً ...» فقالوا أن «فحلا» ليست تمييزا بل حال مؤكدة، ونفس الشيء بالنسبة للبيت الثاني فتكون «زدا» حال مؤكدة، وأول البعض الآخر تأويلا غير هذا التأويل فقالوا أن في

[1] ابن عقيل: شرح ابن عقيل،ج3، ص121.

نعم وبئس ضميرا، وأن كلا من «فحلا وزادا» تمييز تأخر عن المخصوص و«فحلهم وزاد أبيك»إبدال، ونسب هذا التأويل إلى أبي حيان الأندلسي.

قد اكتفى ابن مالك في هذه المسألة بذكر الخلاف المشهور بين النحاة فيها، ولم يصرح برأيه هاهنا، لكنه قد اختار في غير الألفية من كتبه الأخرى كما هو الحال في الكافية الشافية حيث اختار مذهب المبرد وهو الجواز حيث يقول:«ومنع سيبويه الجمع بين التمييز وإظهار الفاعل، وأجاز المبرد ذلك، وإجازته أولى».[1]

وهذا معناه أن ابن مالك يرى جواز الجمع بين الاسم الظاهر والتمييز كما هو مذهب المبرد وغيره، خلافا لمن منع كسيبويه ومن معه،إلا أنه لم يصرح بذلك في الألفية مكتفيا فيها بذكر الخلاف، بينما صرح في كتبه الأخرى.

[1]ابن مالك : شرح الكافية، ج3، ص1104.

المطلب التاسع: توكيد النكرة

باب النكرة

قال ابن مالك:

وَإِنْ يُفِدْ تَوْكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وَعَنْ نُحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلْ

أي أن النكرة يجوز توكيدها، و قد منع ذلك أهل البصرة، ويقصد هاهنا بتوكيد النكرة توكيدا معنويا، لأن الخلاف بين النحاة في هذه النقطة موجود، في حين لا يوجد خلاف بينهم على جواز توكيد النكرة لفظيا.

ذهب البصريون إلى منع توكيد النكرة توكيدا معنويا سواء حددت بزمن أو لم تحدد، وقال الكوفيون بل يجوز توكيد النكرة توكيدا معنويا إذا حصلت الفائدة بذلك، ومنه قولك: قُمتُ لَيلَةً كُلَّهَا، وقال بعض الكوفيين بل يجوز توكيدها إطلاقا دون شرط حصول الفائدة، وقد ذكر هذا صاحب الإنصاف في قوله:«ذهب الكوفيون إلى أن توكيد النكرة بغير لفظها جائز إذا كانت مؤقتة نحو قولك:نعَمَ دْتُ يَوْمًا كلهَوقُمتُ لَيلَةً كلها، وذهب البصريون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها غير جائز إطلاقا».[1]

وذهب ابن مالك إلى اختيار مذهب الكوفيين القاضي بجواز توكيد النكرة معنويا، مشيرا إلى ذلك في قوله «وإن يفد توكيد منكورٍ قبل» وقد بسط القول في المسألة في كتابه شرح الكافية حيث يقول:«وأما النكرة المحدودة فاختلف في توكيدها فمنعه البصريون، وأجازه الكوفيون، وإجازته أولى بالصواب لصحة السماع بذلك، ولأن في ذلك فائدة فإن من قال: صُمْتُ شَهْرًا،رقد يريد جميع الشهر وقد يريد أكثره، ففي قوله احتمال فإذا قال: صُمْتُ شَهْرًا كُلَّهُ، ارتفع الاحتمال وصار قوله نصا على مقصودة، فلو لم ينقل استعماله عن العرب لكان جديرا أن يستعمل قياسا، فكيف به واستعماله ثابت».[2]

أما البصريون احتجوا على منعهم توكيد النكرة معنويا بأن قالوا:«الدليل على أن النكرة غير جائز من وجهين:

---

[1] ابن الأنباري : الانصاف في مسائل الخلاف،ج2، ص23.

[2] ابن مالك : شرح الكافية،ج3، ص1177.

أحدهما: أن النكرة شائعة ليس لها عين كالمعرفة فينبغي أن لا تفتقر إلى تأكيد لأن تأكيد ما لا يعرف لا فائدة منه ...والوجه الثاني: أن النكرة تدل على الشياع والعموم، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين وكل واحد منها ضد صاحبه، فلا يصح أن يكون مؤكدا له، ولو جوزنا ذلك لكنا قد صيرنا الشائع مخصصا وهذا ليس بتأكيد، بل هو ضد ما وضع له».[1]

هذه هي حجج البصريين، والتي هي عبارة عن تأويلات للأبيات التي استشهد بها الكوفيون، وهذه التأويلات كانت بناء على القواعد والأصول العامة التي وضعها النحاة الأوائل لأنها الأصل الذي يسير عليه النحاة.

واحتج الكوفيون على قولهم بجواز توكيد النكرة معنويا بما ورد عن العرب« ومنه قوله:

تحملني الذلفاء حولا أكتع

وقوله:

قد صرت البكرة يوما أجمعا»[2].

فأكد النكرة وهي «يوما» ب «أجمعا» فدل على جواز ذلك، لأن العرب استعملته في كلامها، ومن الشواهد أيضا على جواز ذلك قول عبد الله بن مسلم بن جندب الهذلي:«

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب

فأكد «حول» وهو نكرة بقوله «كله» فدل على جوازه»[3].

[1] ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج3،ص26.
[2] ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج3،ص155-156.
[3] ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج3،ص23-24.

المطلب العاشر: العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجر

باب العطف

قال ابن مالك:

وَهْوَ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى ضَمِيرِ خَفْضٍ لازِماً قَدْ جُعِلَا

وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِماً إِذْ قَدْ أَتَى الْقَيْظَمِ والنَّثْرِ الصَّحِيحُ مُثْبِتَا

ومعنى هذا أن العطف على الضمير يلزم فيه إعادة الجر نحو قولك: مررت بك وبزيد، فوجب إعادة الجر بعامل الجر إذ لا يصح أن تقول: مررت بك وزيد، وهذا هو مذهب جمهور البصريين، وذهب ابن مالك إلى خلاف ذلك فقال بجواز العطف على الضمير دون إعادة الجر لأنه ورد استعماله في القران الكريم وفي كلام العرب، فهو ثابت نثرا وشعرا، وهذا القول هو مذهب أهل الكوفة وتبعهم من البصريين يونس بن حبيب والأخفش، فعندهم يصح أن تقول:مررت بك وزيد، دون أن تعيد إعمال عامل الجر لأنه قد صح السماع بذلك.

فابن مالك في هذه المسألة اختار مذهب الكوفيين لأنه كما قال هو قد ورد نثرا ونظما في القرآن وكلام العرب أيضا، وهو ما ذكره أيضا في التسهيل بقوله:«وإن عطف على ضمير جر، اختير إعادة الجر، ولم تلزم وفاقا ليونس والأخفش والكوفيين».[1]

احتج الكوفيون على صحة ما ذهبوا إليه بما جاء في القران الكريم ومنه قوله عز وجل﴿**وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ**﴾.[سورة النساء: الآية1]فعطف «وَالأَرحام» وهي مجرورة كما هي قراءة حمزة الزيات الكوفي، وهي قراءة سبعية متواترة عطفها على الضمير المجرور وهو «الهاء»، فدل هذا على جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجر وكذلك من الأدلة التي احتجوا بها قوله تعالى :﴿ **وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ**﴾.[،سورة البقرة: الآية 217]حيث عطف على الضمير المجرور دون إعادة الجر، فعطف «المسجد الحرام» على الضمير المجرور بالباء وهو« الهاء» دون إعادة استعمال عامل الجر، فدل هذا كذلك على صحة مذهبهم.

[1] ابن مالك : التسهيل،ص188.

هذا فيما تعلق بالنثر «ومن النظم ما أنشده سيبويه رحمه الله تعالى:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب

بجر« الأيام» عطفا على الكاف المجرورة بالباء».[1]

هذا حاصل ما ذكره الكوفيون من الحجج التي استدلوا بها على جواز العطف على الضمير دون أن تلزم إعادة الجر.

ومن جهة أخرى احتج البصريون على صحة ما ذهبوا إليه بأن قالوا أن عطف الاسم على الحرف لا يجوز« لأن الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور فكأنك عطفت الاسم على الحرف الجار».[2]

وذهب بعضهم إلى القول بعدم الجواز «لأن الضمير قد صار عوضا عن التنوين فيبغي أن لا يجوز العطف عليه كما لا يجوز العطف على التنوين».[3]

هذا ملخص ما في المسألة من خلاف بين الفريقين البصري والكوفي مع ذكر للحجج التي احتجوا بها على ما ذهبوا إليه والعلم عند الله تعالى.

---

[1] ابن عقيل: شرح ابن عقيل للألفية،ج3، ص176-177.

[2] ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف،ج2، ص36-37.

[3] المصدر نفسه، ص ن.

المبحث الثاني: قضايا الخلاف الصرفية.

لم تكن القضايا الخلافية الصرفية لها نصيب كبير من الذكر في الألفية مقارنة بأختها من القضايا التركيبية، وهذا نظرا لطبيعة اللغة العربية أولا،إذ الغالب فيها كثرة المسائل النحوية التركيبة بشكل كبير مقارنة مع غيرها من القضايا الأخرى، وكذلك قلة هاته المسائل الصرفية المختلف فيها،إذا ما تمت مقارنتها مع نظيرتها التركيبية، وقد حوت ألفية ابن مالك ثلاثة مسائل صرفية خلافية ذكرها المصنف.

المطلب الأول: مد المقصور

باب الممدود والمقصور

قال ابن مالك:

وقَصُر ذي المد اضطرارا مُجْمَع عليه والعَكْسُ بخُلْفٍ يـَقَع

ومعنى هذا الكلام أن النحاة قد أجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة ولا خلاف بينهم في ذلك، يقول ابن عقيل:«ولا خلاف بين البصريين والكوفيين في جواز قصر الممدود للضرورة».[1]

واختلفوا في جواز مد المقصور، فقال فريق منهم بجواز ذلك، وقال فريق آخر بامتناع ذلك، فأما الذين ذهبوا إلى القول بالجواز هم الكوفيون، وأما الذين ذهبوا إلى المنع فهم البصريون،وذهب الأخفش من البصريين إلى القول بالجواز كما هو مذهب الكوفيين، وذهب الفراء إلى اختيار التفصيل في المسألة، فيرى أنه لا يجوز أن يمد من المقصور ملا يجيء في بابه ممدودا، وذلك نحو: سكرى وعطشى، فهذا لا يجوز أن يمد لأن مذكره سكران وعطشان ونحو: فعلى تأنيث فعلان، لا تجيء إلا مقصورة ،كما لا يجوز أن يقصر من الممدود ما لا يجيء في بابه مقصورا نحو: بيضاء وسوداء، فهذا لا يجوز أن يقصر لأن مذكره أبيض وأسود، ونحو: فعلاء تأنيث أفعل، لا يكون إلا ممدودا.

[1] ابن عقيل: شرح ابن عقيل،ج4، ص75.

لم يشر ابن مالك إلى رأيه في المسألة بل التزم بذكر الخلاف فيها ولم يصرح أو يلمح إلى مذهبه، ونجده فعل نفس الشيء في كتبه الأخرى، على غرار الكافية والتسهيل، حيث اكتفي في الأول بذكر الخلاف في المسألة في حين لم يذكرها قط في الثاني.

وقداحتج الكوفيون على جواز مد المقصور بما ورد عن العرب سماعا، ومن ذلك قول أبي المقدام الراجز، وقيل هو من قول أعرابي من أهل البادية :

يا لك من تمر ومن شيشاء ينشب في المعسل واللهاء. [1]

فالشاعر هنا مد المقصور وهو« اللهاء» وفي الأصل يكون اللهاة وإنما مده للضرورة الشعرية، فدل هذا على جوازه مده.

وقول الشاعر أيضا:

سيغنيني الذي أغناك عني فلا فقر يدوم ولا غناء. [2]

كذلك الشأن في هذا الشاهد، حيث نجد الشاعر مد ما أصله القصر ونعني بذلك «غناء» فأصلها «غنى» بالقصر لكن الشاعر مدها للضرورة الشعرية،« وأما من ناحية القياس فإنما قلنا إنه يجوز مد المقصور لأنا أجمعنا على أنه يجوز في ضرورة الشعر إشباع الحركات التي هي الضمة والكسرة والفتحة فينشأ عنها الواو والياء والألف».[3]

وذهب البصريون في تعليل مذهبهم القاضي بالمنع إلى القول بأنه «لا يجوز مد المقصور لأن المقصور هو الأصل والذي يدل على أن المقصور هو الأصل، أن الألف تكون فيه أصلية وزائدة، والألف لا تكون في الممدود إلا زائدة والذي يدل على ذلك أيضا، أنه لو لم يعلم الاسم هل هو مقصور أو ممدود لوجب أن يلحق بالمقصور دون الممدود، فدل على أنه الأصل،وإذا ثبت أن المقصور هو الأصل، فلو جوزنا مد المقصور لأدى ذلك إلى أن نرده إلى غير أصل، وذلك لا يجوز، وعلى هذا يخرج قصر الممدود، فإنه إنما جاز لأنه رد إلى أصل، بخلاف مد

---

[1] المصدرالسابق.

[2] ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف،ج2، ص260.

[3] ابن عقيل: شرح ابن عقيل،ج4،ص261.

المقصور لأنه رد إلى غير أصل، وليس من ضرورة، أنه يجوز الرد إلى أصل أنه يجوز الرد إلى غير أصل، وهذا لا إشكال فيه».[1]

[1] المصدر السابق، ص262.

المطلب الثاني:النسب إلى أخت وبنت

باب النسب

قال ابن مالك:

وَبِأَخٍ أُخْتاً وَبِابْنٍ بِنْت أَلْحِقْ وَيُونُسُ أَبَى حَذْفَ التَّا

ومعنى هذا أنه تلحق أخت وبنت بأخ وابن في النسب، وتحذف منهما تاء التأنيث ويرد إليها المحذوف فتقول:أَخَيْوبْنِيْ،كما يفعل بأخ وابن، وهذا الذي ذكره الناظم هو مذهب الخليل بن أحمد الفراهيدي وعمرو بن قنبر سيبويه، وذهب يونس بن حبيب إلى خلاف ذلك كما أشار إليه المصنف، فهو يرى عدم جواز حذف التاء بل ينسب إليهما على لفظيهما فتقول: أُخَتِّي وبِنْتِي .

يقول سيبويه وإذا أضفت إلى أخت قلت: أخوي هكذا ينبغي أن يكون وذا القياس قول الخليل من قبل أنك جمعت بالتاء حذفت تاء التأنيث كما تحذف الهاء وردت إلى الأصل فالإضافة كما تحذف الهاء وهي أرد له إلى الأصل ... وأما يونس فيقول: أختي وليس بقياس ... وأما بنت فإنك تقول: بنوي من قبل أن هذه التاء هي للتأنيث لا تثبت في الإضافة كما لا تثبت في الجمع بالتاء».[1]

هنا أنبه على أمر مهم حتى لا يكون هناك إشكال عند قراءة قول سيبويه، وهذا الأمر في قول سيبويه «إذا أضفت» أي بمعنى:إذا نسبت، لأنه يسمي النسب إضافة.

وحاصل ما نصه سيبويه في القول الذي ذكرناه آنفا أنه يرى حذف التاء عند نسبة أخت وبنت وهو ما نقله عن شيخه الخليل ثم ذكر من خالفهم في ذلك وهو يونس بن حبيب الذي قال بعدم جواز حذف التاء، ومن الحجج التي احتج بها في منعه حذف التاء ما ذكره الشاطبي ومنها قوله:«أن هذه التاء ليست للتأنيث، بدليل سكون ما قبلها و تاء التأنيث لا يسكن ما قبلها، وأيضا قد جعلها سيبويه كتاء «سنبته» وتاء «عفريت» وذلك

[1] سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تح: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، 1977،ج3،ص360-362.

يدل على بناء الكلمة عليها وتاء التأنيث لا تبنى عليها الكلمة وأيضا قد اتفقوا على صرف «أخت وبنت»إذا سموا بها رجلا ولو كانت للتأنيث لم تصرف».[1]

ذكرنا آنفا مذهب كل من الخليل وسيبويه ويونس في المسألة، وهناك رأي آخر للأخفش الذي ذهب إلى القول بحذف التاء وبقاء ما قبلها ساكنا وما قبل الساكن على حركته ويرد المحذوف، فيقال في بنت «بْنِوِيْ» وفي أخت «أُخْوِيْ».

أما ابن مالك فاختار مذهب الخليل وسيبويه، وهذا مستنبط كما قال الشراح من قوله «ألحق» فهو يرى الإلزام بمذهبهما بدليل استعماله لصيغة الأمر، ويدل عليه أيضا تصريحه بذلك في غير الألفية كما هو الحال في التسهيل حيث يقول:«والنسب إلى أخت ونظائرها كالنسب إلى مذكراتها، خلافا ليونس».[2]

هذا ملخص ما في مسألة النسب إلى أخت وبنت، والله تعالى أعلى وأعلم.

[1] أبو إسحاق الشاطبي: شرح الشاطبي ،ج4، ص483.

[2] ابن مالك: التسهيل،ص246.

المطلب الثالث:حكم الرباعي الذي فيه أحد المكررين صالح للسقوط

باب التصريف

قال ابن مالك:

وَاحْكُمْ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سَمْسِمِ وَنَحْوِهِ والخُلْفُ فِي كَلْمَلَمِ

والمراد من هذا الكلام أن الرباعي الذي تكررت فاؤه وعينه ولم يكن أحد المكررين صالحا للسقوط وذلك نحو«سمسم» كما ذكر المصنف، فهذا يحكم على حروفه كلها بأنها أصلية، فإذا كان أحد المكررين صالحا للسقوط فإن الحكم على زيادته فيه خلاف بين النحاة، وضرب مثالا لذلك نحو:لملم، فاللام الثانية صالحة للسقوط ودليل ذلك صحة «لم» وكفايتها، ومن أمثلة ذلك أيضا «كفكف» فإن الكاف الثانية صالحة للسقوط بدليل صحة «كف» وكفايتها، فدل هذا على صحة إسقاط أحد المكررين.

وقد وقع بين النحاة في هذه المسألة خلاف كبير فانقسموا إلى ثلاثة مذاهب على النحو الآتي:

المذهب الأول: مذهب البصريين الذين قالوا إن حروف «لملم» كلها أصلية كما هو النوع الأول-أي سمسم- فوزنه على «فعلل» ولا فرق بين ما يفهم المعنى عند سقوطه وما لا يفهم «هذا مذهب البصريين إلا الزجاج».[1]

المذهب الثاني: قالوا أن «لملم» وما شابهه ثلاثي الأصول، فأصله «لملم» على وزن «فعل» فكررت فاؤه فصار على وزن «فَعْفَل»،«وهذا مذهب الزجاج وقطرب».[2]

المذهب الثالث: ذهب الكوفيون إلى أن الصالح للسقوط أبدل من تضعيف العين، فأصل لملم هو «لملم» على وزن «فعل» بتشديد العين، فاستثقل توالي ثلاثة أمثال فأبدل من أحدهما حرف يماثل الفاء، وذكر ابن عقيل أن مذهب الكوفيين « نسب إلى ...سيبويه وأصحابه، وبه قال جماعة من أهل اللغة البصريين».[3]

---

[1] ابن أم القاسم المرادي: توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك،ج5، ص241.

[2] ابن عقيل: المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، 1980، ج4، ص61.

[3] المصدر نفسه.

وقد اكتفى ابن مالك في هذه المسألة بذكر الخلاف والتنويه إليه، ولم يصرح برأيه غير أنه ذهب في غير هذا الكتاب إلى اختيار مذهب البصريين وترجيحه حيث قال:«فإن تماثلت أربعة ولا أصل للكلمة غيرها، عمتها الأصالة مطلقا، خلافا للزجاج في نحو:كبكبة، مما يفهم المعنى بسقوط ثالثه، وليس الثالث بدلا من الثاني خلافا للكوفيين».[1]

[1]المصدر السابق، ص296.

المبحث الثالث:القضايا الخلافية الصوتية

لم تضم الألفية قضايا خلافية صوتية كثيرة ، حيث اكتفى ابن مالك بذكر قضيتين اثنتين لا أكثر كما فعل مع القضايا الصرفية، وقد بينا في المبحث السابق علة ذلك فلا داعي لتكراره هاهنا بما لا طائل منه ،لأن العلة هي نفسها لا تختلف عنها.

المطلب الأول: ترخيم الاسم الذي قبل آخره واو أو ياء مفتوحا ما قبلها

باب الترخيم

قال ابن مالك:

وَمَعَ الآخِرِ احذِفِ الَّذِي تَلا إنْ زِيدَ لَيناً سَاكِناً مُكَمِّلا

رَأَةً فَصَاعِداً والخُلْفُ في وَاوٍ وَيَاءٍ بِهَما فَتْحٌ قُفِي

ومعنى هذا الكلام أنك تحذف عند الترخيم الحرف الآخر مع ما قبله إن كان زائد لينا، قال ابن عقيل:«يجب أن يحذف مع الآخر ما قبله إن كان زائدا لينا أي:حرف لين ساكن، رابعا فصاعدا وذلك نحو:عثمان ومنصور ومسكين، فتقول:يا عثم، و يا منص، و يا مسك، فإن كان غير زائد ك« مختار» أو غير لين ك« قمطر» أو غير ساكن ك«قنور» أو غير رابع ك«مجيد» لم يجز حذفه، فتقول:يا مختا، و يا قمط، و يا قنو، و يا مجي، وأما فرعون ونحوه وهو ما كان قبل واوه فتحة أو قبل يائه فتحة ك«غرنيق» ففيه خلاف، فذهب الفراء والجرمي إلى أنهما يعاملان معاملة مسكين ومنصور، فتقول عندهما:يا فرع، و يا غرن، ومذهب غيرهما من النحويين عدم جواز ذلك تقول عندهم:يا فرعو، و يا غرني ».[1]

اكتفى ابن مالك بذكر الخلاف في هذه المسألة ولم يذكر رأيه الذي يراه فيها، لكنه ذهب في الكافية إلى اختيار مذهب المانعين للحذف حيث يقول:«وإن كان مفردا فيحذف آخره مصحوبا –إن لم يكن هاء تأنيث–

[1] ابن عقيل: شرح ابن عقيل،ج3، ص214-215.

بما قبله من حرف لين ساكن زائد مسبوق بحركة تجانسه ظاهرة أو مقدرة وبأكثر من حرفين وإلا فغير مصحوب خلافا للفراء في نحو: عماد وسعيد وثمود، وله وللجرمي في نحو: فردوس وغرنيق».[1]

وحاصل المسألة أن الذين قالوا بالجواز برروا ذلك بقولهم أن الواو والياء زائد زيد قبل الآخر وهو حرف لين ساكن، فيحذف وإن كانت حركة ما قبله ليست من جنسه، والذين قالوا بالمنع برروا ذلك بقولهم أن الواو والياء في مثل هذا ليسا مع ما بعدهما بمنزلة زيادتين زيدتا معا، لأنهما إنما زيدتا بعدما استقلت الكلمة بأصولها، وأيضا ليستا للمد بل لتكثير الكلمة أو للإلحاق.

كما يجدر بنا ذكر ملاحظة هامة في هذه المسألة، وهي أن المصادر لم تذكر إلا رأي الفراء والجرمي دون غيرهما، وفي هذا إشارة واضحة أن الجمهور متفق على عدم الحذف، لذلك لم يكن هناك كلام كثير مثار حول هذه المسألة إلا ما ذكر آنفا، والله تعالى أعلى وأعلم.

[1] ابن مالك: التسهيل،ص188.

المطلب الثاني: نقل الفتحة في غير المهموز عند الوقف

باب الوقف

قال ابن مالك:

وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ يُلْفَى لَدَى بَصْرِيِّهِمْ وَكُوفٍ نُقِلَا

ومعنى هذا أن الوقف بالنقل إذا كانت الحركة فتحة لا يصح على مذهب البصريين وذلك في نحو:الضرب، فلا يصح أن تقول:الضرَبْ، وإنما يجوز في حالة واحدة إذا كان الآخر مهموزا ومنه قولك: أَيَتْ الرَّدْء، وذهب الكوفيون إلى القول بالجواز قال ابن عقيل:«مذهب الكوفيين أنه يجوز الوقف بالنقل سواء كانت الحركة فتحة أو ضمة أو كسرة، وسواء كان الأخير مهموزا أو غير مهموز... ومذهب البصريين أنه لا يجوز النقل إذا كانت الحركة فتحة،إلاإذا كان الآخر مهموزا».[1]

لم يصرح المصنف برأيه في هذه المسألة كذلك، ملتزما فيها بذكر الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية، مع ذكره مذهب كل منهما، ولم ينصَّ على أي مذهب يميل إليه، غير أنه ذهب في كتبه الأخرى إلى ترجيح مذهب البصريين حيث يقول في كتابه التسهيل:«إن كان الموقوف عليه متحركا غير هاء التأنيث سكن أو رِيمت حركته مطلقا...أو نقلت الحركة إلى الساكن قبله، ما لم يتعذر تحريكه أو يوجب عدم النظير، أو تكن الحركة فتحة، فلا تنقل إلا من همزة خلافا للكوفيين».[2]

وقد احتج الكوفيون على ما ذكروه بما ورد عن العرب فقالوا« أجمعنا على أنه إنما جاز هذا في المرفوع والمخفوض نحو:هَذَا البكْر، وَمَر تُو بِالبِكْر، ليزول اجتماع الساكنين في حالة الوقف...كما قال الشاعر:

* أنا ابن ماوية إذْ جَدَّ النَّقُرْ*

وقول الآخر:

أنا جرير كنيتي أبو عَمْر أضرب بالسيف وسعد في القَصْر

---

[1] ابن عقيل: شرح ابن عقيل،ج4، ص129.

[2] ابن عقيل:المساعد على تسهيل الفوائد،ص329.

وإذا ثبت هذا في المرفوع والمخفوض، فكذلك أيضا في المنصوب، لأن الكاف في قولك:هذا البكر، ومررت بالبكر، في حالة الرفع والخفض، فكما حركت الكاف في المرفوع والمخفوض ليزول اجتماع الساكنين، فكذلك ينبغي في المنصوب ليزول اجتماع الساكنين».[1]

وقالوا أيضا أنه لما اختاروا الضمة والكسرة من المرفوع والمخفوض ذلك أنها كانت الحركة على الكلمة في حالة الوصل، فكذلك الشأن مع المنصوب ولا فرق بينهما.

واحتج البصريون على قولهم بالمنع بأن قالوا«إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن أول أحوال الكلمة التنكير، ويجب فيها في حالة النصب أن يقال:بكرا، فلا يجوز تحريك العين،إذ لا يلتقي فيه ساكنان كما يلتقي في حالة الرفع والجر نحو:هذا بكر، ومررت ببكر، فلما امتنع في حالة النصب تحريك العين في حال التنكير دون حالة الجر والرفع تبعه حال التعريف لأن اللام تلزم الكلمة في جميع أحوالها، لذلك روعي الحكم الواجب في حال التنكير».[2]

هذه هي الحجج التي احتج بها كل فريق على مذهبه في المسألة، التي اختار فيها ابن مالك في غير الألفية مذهب أهل البصرة كما ذكنا سابقا، واختار غيره من النحاة مذهب أهل الكوفة لورود السماع بذلك، ومن هؤلاء أبو البركات ابن الأنباري حيث قال:« والذي أذهب إليه في هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون»[3]، وبه قال ابن عقيل في شرحه للألفية« ومذهب الكوفيين أولى لأنهم نقلوه عن العرب»[4]،والله أعلى وأعلم.

[1]ابن الأنباري:الإنصاف في مسائل الخلاف،ج2، ص249-450.
[2]المصدر نفسه، ص250.
[3]المصدر نفسه، ص251.
[4]ابن عقيل: شرح ابن عقيل،ج4، ص129.

خاتمة:

الحمد لله الذي هدانا لهذا وماكنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وعلى اله وصحبه ومن والاه وبعد:

فلقد جرت العادة في البحوث الأكاديمية على أن تكون الخاتمة محصلة لأهم ما ورد في البحث من نتائج يتوصل إليها الباحث في موضوعه وأهم ما توصلنا إليه في موضوع بحثنا هذا ما يلي :

- لقد كان المنهج المعتمد في الدراسة عند النحويين البصريين والكوفيين سببا رئيسا في ظهور الخلاف النحوي بين المدرستين، وهذا أذي بدوره إلى الخلاف في باقي الأمور كالمصطلح والمادة.

- لم يكثر ابن مالك من ذكر المسائل الخلافية، حيث كان يشير إلى موضع الخلاف فقط، وأحيانا يذكر مذهب فريق ما في المسألة، كما كان أيضا يصرح برأيه أحيانا أخرى.

- لم يكن ابن مالك متعصبا لمذهب ما بل كان صاحب نظر واجتهاد، فتارة تراه بصريا في مسألة ما، وتارة أخرى تراه كوفيا في مسألة أخرى، فلم يكن مقلدا أو متعصبا بل كان إماما مجتهدا.

- أكثر ابن مالك من ذكر الأمثلة التي هدف من خلالها إلى تبسيط القاعدة وإفهامها للمتعلم، وكانت أمثلته من القرآن تارة، ومن الحديث تارة، ومن كلام العرب وأمثالهم تارة أخرى، فكانت متنوعة وشاملة، وهذا يدل على أن الغرض الذي وضع لأجله ابن مالك الألفية كان غرضا تعليميا محضا لا غبار عليه.

- لقد رتب ابن مالك الأبواب بطريقة ارتضاها الكثيرون كونها مساعدة بشكل ملائم للتعليم وتحصيل الفائدة كما تيسر على الطلاب تعلم النحو العربي.

أسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به عباده إنه ولي ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر والمراجع:

أ.المصادر:

●**القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.**

1- ابن مالك أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد: الألفية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4، 2009.

2-ابن مالك: شرح الكافية الشافية، تح: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون، ط1، 1982.

3-ابن مالك: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي،1967.

4-ابن الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بنمحمد: أسرار العربية، مطبعة بريل، ليدن –هولندا، (د ط)، 1882.

5-ابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، تح: محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، (د ط)، 2009.

6-ابن جنيأبو الفتح عثمان: الخصائص، تح: محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب، (د ط)، مصر، 1955.

7-ابن حجر العسقلاني شهاب الدين أحمد بن علي: فتح الباري شرح صحيح البخاري، تح: محب الدين الخطيب، دار الكتب السلفية، السعودية، ط1، 1899.

8- ابن السكيت أبو يوسف يعقوب بن إسحاق: إصلاح المنطق، تح: أحمد محمد شاكر، عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط3، 1949.

9-ابن طولون محمد بن علي بن أحمد: هداية السالك الى ترجمة ابن مالك، مخطوط بدار الكتب المصرية ورقمه(79).

10-ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهاشمي: المساعد على تسهيل الفوائد، تح: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، 1980.

11-ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،تح: محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2009.

12-ابن هشام جمال الدين: الإعراب عن قواعد الإعراب، تح: عبد الرحمن العبيدي، دار الفكر، (د ت)، ط1، 1970.

13-ابن يعيش موفق الدين: شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، (د ط)، (د ت).

14-ابن يعيش: شرح المفصل، تقديم ايميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية،ط1، بيروت ، 2001.

15-الأزهري خالد بن عبد الله بن محمد الجرجاوي: شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1، 2000.

16-الأزهري محمد بن أحمد: تهذيب اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، الدار المصرية للتأليف، القاهرة، (د ط)، 1950.

17-الأشموني نور الدين: شرح الأشموني، تح: محيي الدين عبد الحميد، مطبعة الحلبي، (د ط)، (د ت).

18-البغدادي عبد القادر: خزانة الأدب، ج1، الطبعة الأميرية، مصر، ط1، (د.ت).

19- حاجي خليفة مصطفى بن عبد الله: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار إحياء التراث، بيروت، دط، دت.

20-الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن: مجالس العلماء، تح :عبد السلام هارون، الكويت،1962.

21-الزوالي شهاب الدين بن شمس الدين عمر: الإرشاد في النحو، المتحف البريطاني برقم 6534، Or.

22-سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تح: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، 1977.

23-السيرافي أبوسعيد الحسن بن عبد الله المرزبان: أخبار النحويين والبصريين، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1926.

24-السيوطي جلال الدينعبد الرحمن بن الكمال أبي بكر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل ابراهيم، ، دار الفكر (د.ب)، ط2، 1979.

25-السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، المطبعة المصرية، (د ط)، 1939.

26-السيوطي: الاقتراح في علم أصول النحو، تح: محمد حسن اسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2006.

27-السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، دار التراث، القاهرة، ط3، 2008.

28- السيوطي: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد السلام محمد هارون، الكويت، (د ط).

29-الشاطبي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي:المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، مخطوطة مصورة في خمسة أجزاء بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.

30- الجرجاني علي بن محمد السيد الشريف: معجم التعريفات، دار الفضيلة، دط، دب،دت.

31-الفاسي محمد بن الطيب: فيض الانشراح من طي روض الاقتراح، تح: محمود فجال، دار البحوث الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات، (د ط)، 2002.

32-الفراء أبو زكريا يحي بن زياد: المذكر والمؤنث، تح: رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة، (د ط)، 1985.

33-الفراء: معاني القرآن، ، تح: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الدار المصرية، القاهرة، ط1، (د ت).

34-المبردأبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، ط3، 1994.

35-مسلم الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري : صحيح مسلم، تح: نظر بن محمد الفاريابي أبو قتيبة، دار طيبة، ط1، 2006.

36-المرادي الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علّي: توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك، تح: عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية، ط2، مصر.

37-المقري أبو العباس أحمد بن محمد: نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د ط)، 1968.

38-المكودي أبو زيد عبد الرحمن بن صالح: شرح المكودي على الألفية، تح: فاطمة راشد الراجحي، جامعة الكويت 1992.

39-النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد: شرح القصائد التسع المشهورات، تح: أحمد خطاب، دار الحرية، بغداد، (د ط)، 1973.

40-اليماني تاج الدين عبد الباقي بن عبد المجيد بن عبد الله: إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تح: عبد المجيد دياب، شرطة الطباعة العربية السعودية، الرياض، ط1، 1986.

ب.المراجع:

1-إبراهيم أنيس: من أسرار العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط7، (د.ت).

2-إبراهيم السامرائي: المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار المسيرة، عمان، ط2، 2010.

3-أحمد مكي الأنصاري: الفراء ومنهجه في النحو واللغة، نشر الرسائل الجامعية، القاهرة، (د ط)، 1964.

4-التواتي بن تواتي: محاضرات في أصول النحو، مطبعة رويفي، الأغواط، ط1، 2006.

5-خديجة الحديثي: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، (د ط)، (د.ت).

6-خديجة الحديثي: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي، دار الرشيد، العراق، (د ط)، 1981.

7-شوقي ضيف: المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط6، 1989.

8-عبدالله الفوزان: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، دار ابن الجوزي، السعودية، ط3، 2014.

9-عوض محمد القوزي: المصطلح النحوي ونشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عمادة شؤون المكتبات بجامعة الرياض، الرياض، ط1، 1981.

10-صالح بلعيد: في أصول النحو العربي، دار هومة، الجزائر، ط2، 2008، ص168.

11- محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار الفرقان، ط1، 1985.

12-محمد الطنطاوي: نشأة النحو، مطبعة القاهرة، (د ط)، 1969.

13-محي الدين عبد الحميد: عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، دار الطلائع، القاهرة، 2009.

14-محي الدين عبد الحميد :منة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، دار الطلائع، القاهرة، 2009.

الفهرس

مقدمة

مدخل:ضبط المصطلحات.....ص3.

الفصل الأول: مباحث نظرية بين المدرسة البصرية والكوفية

المبحث الأول: التعريف بالناظم والمنظومة.....ص6.

المطلب الأول: ترجمة ابن مالك.....ص6.

1- اسمه مولده نشأته.....ص7.
2- علمه وصلاحه.....ص8.
3- شيوخه وتلاميذه.....ص9.
4- مؤلفاته.....ص10.
5- وفاته.....ص11.

المطلب الثاني: التعريف بألفية ابن مالك.....ص11.

1- أهمية الألفية.....ص12.
2- شروحات الألفية.....ص12.

المبحث الثاني: الخلاف بين البصرة والكوفة.....ص13.

المطلب الأول: نشأة الخلاف بين المدرستين.....ص13.

المطلب الثاني: أسباب الخلاف.....ص17.

1- المادة العلمية.....ص17.
2- اختبار سلامة لغة المأخوذ عنهم.....ص18.
3- التأكد من الثقات في صحة المروي.....ص19.

4- كمية المقيس عليه المنقول عن العرب .....ص19.

المبحث الثالث: مجالات الخلاف.....ص21.

المطلب الأول: المادة.....ص21.

1- القرآن.....ص22.

2- الشعر.....ص24.

3- النثر.....ص26.

4- الحديث النبوي الشريف.....ص26.

المطلب الثاني: المصطلح.....ص28.

المطلب الثالث: المنهج.....ص36.

الفصل الثاني: قضايا الخلاف الجزئية في ألفية ابن مالك الأندلسي.

المبحث الأول: القضايا الخلافية التركيبية.....ص42.

المطلب الأول: اتصال الضمير وانفصاله في باب أعطى وكان وظن.....ص42.

المطلب الثاني: تقديم خبر ليس.....ص45.

المطلب الثالث: نيابة المفعول الثاني عن نائب الفاعل في باب ظن.....ص48.

نيابة المفعول الثاني والثالث في باب أرى.....ص48.

المطلب الرابع: تنازع العاملين في معمول واحد.....ص50.

المطلب الخامس: خروج سوى عن الظرفية.....ص53.

المطلب السادس: تقديم الحال على صاحبها بحرف جر أصلي.....ص55.

المطلب السابع: الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف أو المجرور.....ص57.

المطلب الثامن: الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز في باب نعم وبئس.....ص59.

المطلب التاسع: توكيد النكرة.....ص61.

المطلب العاشر: العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجر.....ص63.

المبحث الثاني: قضايا الخلاف الصوتية.....ص65.

المطلب الأول: مد المقصور.....ص65.

المطلب الثاني: النسب إلى أخت وبنت.....ص68.

المطلب الثالث: حكم الرباعي الذي فيه أحد المكررين حرف صالح للسقوط...ص70.

المبحث الثالث: القضايا الخلافية الصوتية.....ص72.

المطلب الأول: ترخيم الاسم الذي قبل آخره واو أو ياء مفتوحا ما قبلها.....ص72.

المطلب الثاني: نقل الفتحة في غير المهموز عند الوقف.....ص74.

خاتمة.....ص76.

قائمة المصادر والمراجع.....ص77.

الفهرس.